E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1993/19/Add.1
14 January 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة التاسعة والاربعون
البند ٩ من جدول الاعمال المؤقت

# حق الشعوب في تقرير المصير وتطبيقه على الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي

## تقرير الندوة الدولية المعنية بحقوق الإنسان في كمبوديا

(٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٢)

المحتويات


| | | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| | موجز ..... | ١ - ٦ | ١ |
| | مقترحات ..... | ٧ - ١٠ | ٢ |
| أولا - | مقدمة ..... | ١١ - ٢٤ | ٣ |
| ثانيا - | الاهداف والمقاصد ..... | ٢٥ - ٢٩ | ٦ |
| ثالثا - | الأجل القصير: ما قبل الانتخابات ..... | ٣٠ - ٧١ | ٧ |
| | ألف - حقوق الإنسان في السياق الكمبودي ..... | ٣٠ - ٣١ | ٧ |
| | باء - الكيانات السياسية الكمبودية ..... | ٣٢ - ٣٤ | ٧ |

المحتويات (تابع)


| | | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| ثالثا - | جيم - الانتهاكات الجارية ..... | ٣٥ - ٥١ | ٨ |
| (تابع) | دال - سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (الأونتاك) - قطاع حقوق الإنسان وولايته في اتخاذ اجراءات تصحيحية ..... | ٥٢ - ٥٦ | ١٢ |
| | هاء - جماعات حقوق الإنسان الكمبودية ..... | ٥٧ - ٦٧ | ١٣ |
| | واو - مراقبة الانتخابات ..... | ٦٨ - ٧١ | ١٥ |
| رابعا - | الأجل الطويل في فترة ما بعد سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (الأونتاك): بناء الائتلاف ..... | ٧٢ - ٩٦ | ١٦ |
| | ألف - الدعم الاقليمي ..... | ٧٣ - ٧٨ | ١٦ |
| | باء - المنظمات غير الحكومية الدولية ..... | ٧٩ - ٨٥ | ١٧ |
| | جيم - الأمم المتحدة: المقرر الخاص ومركز حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة ، مرحلة ما بعد السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا (الأونتاك) ..... | ٨٦ - ٩٧ | ١٩ |


المرفقات


| المرفق | | |
|---|---|---|
| الأول - | البيان الافتتاحي الذي أدلى به الممثل الخاص للأمين العام لكمبوديا ، السيد ياسوشي أكاشي ..... | ٢٢ |
| الثاني - | البيان الافتتاحي الذي أدلى به السيد دينيس ماكنمارا مدير قطاع حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في كمبوديا (الأونتاك) ..... | ٢٧ |
| الثالث - | البيانات التي أدلت بها مجموعات المنظمات غير الحكومية الكمبودية والآسيوية والدولية ..... | ٣١ |
| الرابع - | أعمال التدريب والتوعية التي يضطلع بها قطاع حقوق الإنسان التابع لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (الأونتاك) ، والخطوط العامة لبرنامج عمل محتمل ..... | ٣٥ |
| الخامس - | برنامج الندوة ..... | ٣٩ |
| السادس - | قائمة المشتركين ..... | ٤٢ |
| السابع - | قائمة بالوثائق التي أعدت للندوة ..... | ٤٤ |

## موجز

١ - عُقدت الندوة الدولية المعنية بحقوق الإنسان في كمبوديا في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ في بنوم بن تحت رعاية قطاع حقوق الإنسان التابع لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا . وكان الهدف منها هو جمع الهيئات الوطنية والاقليمية والدولية المعنية بحقوق الإنسان معاً لبناء أساس من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان ، وخاصة عقب الانتخابات وانسحاب سلطة الأمم المتحدة الانتقالية من كمبوديا .

٢ - وأعربت الندوة عن القلق العميق إزاء الانتهاكات المستمرة الخطيرة لحقوق الإنسان في كمبوديا ، وحثت سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا "الأونتاك" على تكثيف جهودها لاتخاذ إجراءات تصحيحية بشأن انتهاكات محددة ، ووجود المناخ العام المتمثل في الخوف ولايجاد بيئة سياسية محايدة .

٣ - وأعربت الندوة عن شعور قوي بالتضامن الاقليمي والدولي مع جماعات حقوق الإنسان الكمبودية .

٤ - وقد أوجدت الندوة حوارا بالغ النجاح وبدأت عملية يتوقع المشتركون أن تشكل علاقة مثمرة طويلة الأجل بين الجماعات الكمبودية وشركائها الاقليميين والدوليين . كذلك ناقشت الندورة طرق مساعدة هذه الجماعات على الاشتراك في الأنشطة الاقليمية المعنية بحقوق الإنسان ، بما في ذلك الاجتماع التحضيري الاقليمي للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان .

٥ - وللمرة الأولى ، عرض ممثلو ثلاثة من الكيانات السياسية الكمبودية الرئيسية الأربعة آراءهم بشأن حقوق الإنسان وأجابوا على الأسئلة المطروحة أثناء الجلسة العلنية المتعلقة بمستقبل حقوق الإنسان في كمبوديا . وأعربت الكيانات الثلاثة كلها عن تأييدها للجماعات المحلية المعنية بحقوق الإنسان . وقد اقترحت أيضا ، في جملة أمور ، إنشاء مركز دائم للمعلومات المتعلقة بحقوق الإنسان ووضع أحكام بشأن حقوق الإنسان تُدرج في الدستور الجديد . وأيد أحد الكيانات استمرار تواجد للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بعد الانتخابات .

٦ - وأعربت الندوة عن التأييد القوي لتحقيق تواجد متواصل للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا بعد مغادرة "الأونتاك" كمبوديا . وينبغي أن يتوافر لهذا التواجد ما يكفي من الموارد والموظفين ، وأن يكون له وجود في جميع أنحاء البلد وولاية لرصد حالة حقوق الإنسان ، والتحقيق في الانتهاكات المدّعاة ، ومواصلة التدريب والتوعية في مجال حقوق الإنسان ، وضمان أن تتمكن الجماعات المحلية لحقوق الإنسان من العمل بحرية ودون أعمال انتقامية ضدها .

## مقترحات

٧ - أفضت الندوة إلى عدة عروض ملموسة بالدعم في ميادين رصد الانتخابات والتدريب والتعليم ، وتدابير ترمي الى تحسين عمل المحاكم ، بما يشمل المحامين ، وإنفاذ القوانين بما يتمشى مع حقوق الإنسان . وجاء الكثير من هذه العروض من جماعات آسيوية تُعنى بحقوق الإنسان . وفي حين ما زال يتعين وضع استكمال الكثير من هذه العروض في صورتها النهائية وتأكيدها إلا أنها يمكن أن تؤدي إلى ما يلي:

(أ) مراقبون دوليون لمساعدة الجماعات الكمبودية لحقوق الإنسان في المقاطعات ، والعمل كشكل من أشكال الحماية عن طريق تواجدهم ؛

(ب) تدريب القضاة ، والمحامين الكمبوديين ؛

(ج) تدريب جماعات حقوق الإنسان المحلية على استخدام آليات الأمم المتحدة والدور الذي يمكن أن تؤديه المنظمات غير الحكومية في عمل هيئات الرصد التعاهدية ؛

(د) مساعدة جماعات حقوق الإنسان الكمبودية على حضور دورة لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف في عام ١٩٩٣ ؛

(هـ) إرسال خبير اقليمي لتدريب جماعات حقوق الإنسان الكمبودية المحلية على تقديم تقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيق هذه الانتهاكات ؛

(و) المساعدة على تدريب جماعات حقوق الإنسان الكمبودية على مراقبة الانتخابات القادمة ؛

(ز) إجراء دراسة بشأن الأقليات الإثنية في كمبوديا ؛

(ح) قيام مركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بتقديم الدعم لمجموعة من المسائل تشمل تنظيم دورات تدريبية لرجال الشرطة والموظفين الحكوميين في إطار برنامج الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية الذي ينفذه المركز .

٨ - وعند مناقشة الحاجة إلى تواجد للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بعد انتهاء مهمة "الأونتاك" ، أعرب بعض المتحدثين عن اعتقادهم بأن هذا الأمر يمكن أن ييسره مركز حقوق الإنسان عن طريق تحقيق وجود تنفيذي له في كمبوديا .

٩ - وكرر السيد ياسوشي أكاشي الممثل الخاص للأمين العام في بيانه الافتتاحي تأييد تعيين مقرر خاص يُعنى بكمبوديا ، وهو احتمال متوخى في اتفاقات باريس . وسيحتاج المقرر الخاص إلى دعم ومدخلات من أي تواجد مستمر للأمم المتحدة .

١٠ - ورحبت جماعات حقوق الإنسان الكمبودية في عرضها الختامي المشترك بتعبيرات التأييد وطلبت عقد ندوة ثانية تُعنى بحقوق الإنسان قبل إجراء الانتخابات . وفي أثناء الندوة ، اقترحت إحدى الجماعات أيضا عقد مؤتمر لحقوق الإنسان في كمبوديا سنويا .

## أولاً - مقدمة

١١ - كانت الندوة الدولية المعنية بحقوق الإنسان في كمبوديا هي أول مؤتمر دولي يُعقد في كمبوديا تحت رعاية الأمم المتحدة ويُعنى بحقوق الإنسان . وبالنظر إلى الماضي المأساوي لكمبوديا ، كان لا بد أن تكون للندوة أهمية خاصة .

١٢ - وقد بدأت الندوة حوارا بين الحركة الدولية لحقوق الإنسان وجماعات حقوق الإنسان الكمبودية الأربع التي أنشئت جميعها في العام الماضي . وقد يؤدي هذا الحوار الى بدء عملية إنشاء آليات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في كمبوديا عند مغادرة "الأونتاك" كمبوديا بعد الانتخابات في عام ١٩٩٣ ، وكذلك الى دعم الجماعات الكمبودية عند قيامها بتطوير أنشطتها .

١٣ - وكان من أحد المواضيع التي سيطرت على مناقشات الندوة الحاجة الى شكل ما من أشكال الحماية ، حتى أثناء وجود "الأونتاك" في كمبوديا . واستمعت الوفود الى تقارير حية من الأشخاص المعنيين مباشرة عن المخاطر والضغوط التي تواجه زملاءهم الكمبوديين . وقالت السيدة سري تشان فالاراه ، المنتمية الى أحدث جماعة (هي هيئة مشاريع حقوق الإنسان والوصول الى المجتمعات المحلية) إن أربعة من إخوتها وأخواتها قد قُتلوا بين عامي ١٩٧٥ و١٩٧٩ ، وإن أخا آخر قد سُجن بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٨ لاتهامه بأنه عضو في حزب معارض . كذلك فإن السيد تون ساراي والسيد خاي ماتوري ، اللذين يمثلان رابطة حقوق الإنسان الكمبودية ، كانا قد سُجنا بسبب معتقداتهما . وقال السيد كيم سوخا (جماعة السهر على حقوق الإنسان في كمبوديا) إن منظمته تتلقى شكاوى عن مضايقات وإساءة استعمال للسلطة من جانب السلطات المحلية . وذكرت السيدة كيك غالابرو (الرابطة الكمبودية للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها) إن جماعتها تلقى معارضة من السلطات في إنشاء فروع في المقاطعات .

١٤ - وفي أحد البيانات الختامية ، أشار ممثل من رابطة الطلاب الخمير الى أن حركة حقوق الإنسان تتعرض لضغوط بسبب وجود بيئة سياسية متزايدة الاستقطاب .

١٥ - وأشار عدة مشتركين الى أنه في حالة ازدياد تدهور الوضع ، فإن العمل في مجال حقوق الإنسان يمكن أن يصبح أشد خطورة حتى مما هو عليه . وفي هذا السياق ، فإن من الأمور الحيوية توفير الدعم والتشجيع من العالم الخارجي ، وخاصة جماعات حقوق الإنسان من المنطقة الآسيوية . وكما قال السيد سوخا: "إذا فقدنا أرواحنا ، فسيعلم الناس على الأقل بما فعلناه" .

١٦ - وقد استجابت الندوة بتقديم النصح والتشجيع . وأوجز البرفيسور ياش غاي من جامعة هونغ كونغ الحالة المزاجية العامة حين وصف الندوة بأنها "مؤثرة للغاية" . وصدرت تعبيرات كثيرة عن التضامن ، كما صدرت اقتراحات ملموسة .

١٧ - وأعرب عدة متحدثين عن قلقهم إزاء الهجمات التي تُشن على الاقلية الإثنية الفييتنامية ، وأشاروا إلى أن أعمال التحقير العنصري تتعارض مع معايير حقوق الإنسان . كذلك لوحظ أن المشكلة الفييتنامية ترتبط بالهجرة الفييتنامية إلى كمبوديا . وناشد مسؤولو حقوق الإنسان في "الأونتاك" جماعات حقوق الإنسان الكمبودية أن تساعد على ضمان معالجة هذه القضية التي تثير جدلا كبيرا عن طريق الإجراءات القانونية لا بالتحيّز .

١٨ - وحاول المشاركون الاقليميون من تايلند وسري لانكا وهونغ كونغ والفلبين وماليزيا وضع عمل الجماعات الكمبودية المشكلة حديثا في سياق اقليمي . وأشارت السيدة هايدي يوراك (المفوض الانتخابي ، الفلبين) إلى حملتها الطويلة ضد التسلط ، فوجهت كلمة نصح واحدة هي: "المثابرة" . أما السيدة راديكا كوماراسوامي (المركز الدولي للدراسات الاثنية ، سري لانكا) فقد ذكّرت الكمبوديين بأن المعاناة ليست حكرا عليهم ، وهذا ما ينبغي أن يمنحهم أيضا شعوراً بالتضامن .

١٩ - وبدأت الندوة بتلاوة مقتطفات من كتابات السيدة أونغ سان سوو كيي الحائزة على جائزة نوبل للسلام التي قامت باضراب عن الطعام أثناء المؤتمر والموضوعة تحت الاقامة الجبرية في ميانمار . وقد أصبحت تشكل الهاما ورمزا لشجاعة حركة حقوق الإنسان في آسيا . ودعت الندوة إلى اطلاق سراحها ، كما دعا إلى ذلك كيانان سياسيان كمبوديان تحدثا في الجلسة الافتتاحية .

٢٠ - وأشار بعض المشتركين أيضا الى السياق الارحب بوصفه هاما لتشجيع الصلات بين الجماعات الكمبودية ومجتمع حقوق الإنسان الدولي ، والى أن صيغة حقوق الإنسان الخاصة بالأونتاك تشق أرضا جديدة من حيث الهيكل والولاية .

٢١ - أوضح مسؤولو سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (الأونتاك) أن هذه السلطة لها في كمبوديا صلاحيات لم يسبق لها مثيل أثناء الفترة الانتقالية حتى الانتخابات . ويمكن لقطاع حقوق الإنسان (وهي أحد القطاعات العديدة للأونتاك) أن تحقق

في حالات إساءة استعمال السلطة وأن تدعو الى اتخاذ "إجراء تصحيحي" ، بما في ذلك فصل الموظفين . ويعمل هذا القطاع مع الشركاء الآخرين في الأونتاك ـ وخاصة الشرطة المدنية التي تتمثل مهمتها في الإشراف على الشرطة الكمبودية ، والإدارة المدنية التي تتولى "الإشراف المباشر" على خمسة مجالات رئيسية ، أحدها الأمن العام .

٣٢ ـ وأعرب مسؤولو الأونتاك عن الأمل في أن يعمل هذا النهج الابتكاري على تنشيط وتوسيع أعمال الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في وقت يزداد فيه النقاش على السوابق في مجال حماية حقوق الإنسان في سياق صنع السلم . وفي الوقت نفسه قال كثير من المتحدثين إن التنفيذ الفعلي لولاية الأونتاك المتعلقة بحقوق الإنسان يمكن زيادته صلابة وجعله أكثر فعالية .

٣٣ ـ كذلك دعا عدة متحدثين ، منهم السيد أكاشي ، الى تعيين مقرر خاص ، على نحو ما اقترحت اتفاقات باريس ، والى أن يقيم مركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وجودا تنفيذيا له في كمبوديا بعد الانتخابات .

٣٤ ـ واغتنم السيد أكاشي أيضا مناسبة انعقاد الندوة ليكرر الحاجة الى دعم النداء الموجه بتوفير أموال قدرها ٠٠٠ ٦٧٠ ١ دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل التدريب والتعليم في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا ، وهو النداء الذي كان قد وجهه الى الحكومات المانحة في تشرين الأول/اكتوبر .

ثانياً - الاهداف والمقاصد

٢٥ - أوضح السيد أكاشي هو والسيد دينيس ماكنمارا مدير قطاع حقوق الإنسان بسلطة الامم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (الأونتاك) في بيانيهما الافتتاحيين أن ولاية الأونتاك في مجال حقوق الإنسان هي منع عودة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تميّز بها الماضي الحديث في كمبوديا ، والمساعدة على ايجاد بيئة سياسية محايدة يمكن أن تُجرى فيها انتخابات حرة وعادلة .

٢٦ - واتفق عدة متحدثين على أن هذا يعني على المدى القصير كبح أوجه اساءة استعمال السلطة قبل الانتخابات ، المقرر لها أيار/مايو ١٩٩٣ . وأعرب السيد أكاشي عن قلقه إزاء موجة الهجمات الموجهة ضد أحزاب المعارضة - إذ وقع منها ثمانية في تشرين الثاني/نوفمبر وحده . وأكدت جماعات حقوق الإنسان الكمبودية أن حالات إساءة استعمال السلطة في ازدياد . وفي الجلسة الافتتاحية ، قال السيد ماكنمارا إنه يتعين أن يكون هناك حد أدنى معين لمستوى احترام حقوق الإنسان قبل أن يمكن إجراء الانتخابات . وفي ظل هذا السياق ، كان أحد الأهداف الرئيسية للندوة هو دعم ومساعدة جماعات حقوق الإنسان الكمبودية .

٢٧ - وقد شرع الأونتاك في تنفيذ برنامج طموح لتدريب ومساعدة جماعات حقوق الإنسان الكمبودية ، ونشر المواد والتوعية في مجال حقوق الإنسان ، وتدريب موظفي الادعاء والمحامين والقضاه أثناء الانتخابات وحتى نهايتها . ووصف السيد ماكنمارا هذه التوعية بأنها "حجر الاساس" لولاية حقوق الإنسان التي يضطلع بها الأونتاك .

٢٨ - وتطلعا الى المدى البعيد ، بدأت الندوة في التخطيط للوقت الذي سيرحل عنده الأونتاك عن كمبوديا . وكان الهدف من ذلك هو اتخاذ خطوة البداية في تشكيل ائتلاف دولي يستفيد من خبرة جماعات حقوق الإنسان الاقليمية ويُشرك هيئات الامم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان .

٢٩ - ويبحث الجزء الأول من هذا التقرير التحديات القائمة قبل إجراء الانتخابات . ويبحث الجزء الثاني المنظور الابعد أجلا . وسيشير التقرير ، حيثما كان مناسبا ، الى ورقات المعلومات الاساسية التي أُعدّت للندوة ، كما سيشير الى ما جرى من مناقشة .

## ثالثاً - الأجل القصير: ما قبل الانتخابات

### ألف - حقوق الإنسان في السياق الكمبودي

٣٠ - بالنظر إلى ماضي كمبوديا المأساوي ، فإن من السهل افتراض أن حقوق الإنسان "دخيلة" على كمبوديا . ولم تكن الندوة على استعداد لتقبل ذلك ، حتى رغم اتفاق كثير من المتحدثين على ظهور هياكل ومواقف تتسم بالعداء لحقوق الإنسان . وقال البرفيسور ديفيد تشاندلر (جامعة موناش) إن المجتمع الكمبودي هو من الناحية التقليدية هرمي السلطة - فهو مجتمع من القادة والمقودين . وعادة ما لا يكون للضحايا صوت ، ناهيك عن سبيل للانصاف ، وإنه يُنظر إلى جماعات حقوق الإنسان "الافقية" على أنها من الأشرار لأنها تتحدى امتيازات أولئك الذين يتحكمون . وإن الديمقراطية ، وظهور حركة لحقوق الإنسان ، إنما يتيحان أفضل الأمل في تغيير هذا التوجه .

٣١ - ولاحظ السيد سوخا أن شخصية المجتمع الخميري تتسم عادة بالتبعية . ذلك "أن الشعب الخميري يبدي عادة الحذر إزاء اتخاذ مبادرات أو التعبير عن آراء أو التفاعل بحرية وانفتاح . وإن ماضينا الحديث ، الذي يتسم باضطهاد يتجاوز تحمل البشر ، قد دعّم الشخصية الخميرية المتسمة بالطاعة والخوف" .

### باء - الكيانات السياسية الكمبودية

٣٢ - اشترك في الجلسة الافتتاحية ثلاثة من الكيانات السياسية الاربعة لكمبوديا والتي تتنافس كلها في الانتخابات (الجبهة الموحدة لقيام كمبوديا مستقلة ومحايدة ومسالمة وتعاونية ، وجبهة التحرير الوطني للشعب الخميري ، ودولة كمبوديا) . وقد وافق ثلاثتهم ، بعد إلقاء بياناتهم ، على الرد على الأسئلة الموجهة من الحضور - وهي لفتة غير عادية . وقد وجهت إليهم أسئلة دقيقة عن موجة الهجمات الأخيرة على مكاتب أحزاب المعارضة وعن موقفهم من حقوق الإنسان .

٣٣ - وأعرب الجميع عن تأييدهم لحقوق الإنسان وللجماعات الكمبودية المحلية ، ورحبوا باحتمالات تحقق مشاركة أكبر من جانب المنظمات غير الحكومية الأجنبية . وتقدم السيد خيو كانهاريت ، نائب الوزير في مجلس الوزراء (دولة كمبوديا) ، بعدة مقترحات بإنشاء هياكل مستقلة لحقوق الإنسان . وتشمل هذه الهياكل مركز معلومات عن حقوق الإنسان ، ولجنة كمبودية لحقوق الإنسان قال إنها يمكن أن تكون تحت رعاية الحكومة أو البرلمان أو تكون مستقلة .

٣٤ - ودعا السيد بينغ مولي (نائب رئيس الحزب الديمقراطي الحر البوذي) إلى إدراج أحكام حقوق الإنسان في صلب الدستور الجديد لكمبوديا ، وأيّد فكرة تعيين أمين للمظالم . كذلك حث المنظمات غير الحكومية الأجنبية على إنشاء مكتب مشترك في بنوم بن ، وحث على إنشاء وجود "تنفيذي كبير" للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا بعد الانتخابات .

## جيم - الانتهاكات الجارية

٣٥ - أشارت ورقة معلومات أساسية مقدمة من "الأونتاك" الى أن قطاع حقوق الإنسان التابع لـ "الأونتاك" قد تلقى نحو ٣٠٠ شكوى في بنوم بن منذ آذار/مارس ، وعددا مماثلا في المقاطعات . وقد قدّم بعض هذه الشكاوى من جانب جماعات حقوق الإنسان الكمبودية الى "الأونتاك" ؛ وتعلّقت ١١٢ شكوى منها بمضايقات وترهيب ، و٦٣ شكوى بالسجن غير المشروع ، في حين جاءت ١١٨ شكوى منها نتيجة لمنازعات على الارض . وبالاضافة الى ذلك ، تم خطف وقتل ٢٧ فييتناميا في ثلاث هجمات منفصلة .

### ١ - الأسباب الهيكلية

٣٦ - ينبع كثير من انتهاكات حقوق الإنسان من مواقف وهياكل مؤسسية نتجت عن أعوام العنف واساءة استعمال السلطة . وأوضح السيد باسيل فيرناندو ، رئيس وحدة الرصد والتحقيق بالأونتاك أن المشكلة الأولى تتمثل في الخوف . وقال إن الكمبوديين يخافون من مجرد الاعتراف بأن أقاربهم قد يكونون ماتوا أو سُجنوا . كذلك تحدث السيد فيرناندو عن الضغوط الكثيرة (غير المشروعة) التي تمارسها المجتمعات المحلية على الأفراد . وقال إن ما تفتقر اليه كمبوديا هو الشعور "بروح المشاركة المجتمعية" .

٣٧ - واتفق كثير من المشتركين على أن النظام القضائي لكمبوديا الذي فشل في غرس الثقة في الكمبوديين يمثل أحد المشاكل الهيكلية الأساسية . وأوضح السيد فيرناندو أن هناك مشكلة حرجة في النظام القانوني الحالي المختل وظيفيا هي أن الشرطة تتولى بحكم الواقع سلطات قضائية تمارسها عن طريق الاحتجاز الإداري . وهذا هو السبب في أن إحدى محاكم المقاطعات قد اجتمعت ١٤ مرة فقط في ثمانية أشهر . وفي حالة مثول أحد المحتجزين أمام القاضي ، ربما يكون القرار المتعلق به قد تم اتخاذه بالفعل: "فالحكم أولا ، ثم المحاكمة" .

٣٨ - ولم تُوجَّه سوى شكاوى قليلة ضد هذا النظام ، لأن الكمبوديين ثقتهم ضئيلة بسبل الانتصاف التي يتيحها . فالشرطة عمليا غير ملزمة بتقديم تقارير عن الحالات

المعنية وملاحقتها قضائيا ، كما أن القضاه غير ملزمين بعقد المحكمة . وحتى إذا أصدروا أمرا بالافراج عن محتجز ما ، ربما لا تعير الشرطة هذا الامر اهتماما - إذ لا توجد أحكام بالمعاقبة على عدم احترام أوامر المحكمة . وهذا يزيد من تأكيد عجز السلطة القضائية أمام الشرطة .

٣٩ - ولذا فلا جدوى تقريبا للدعوة الى محاكمة المحتجزين ، حين تكون المحاكمة مجرد موافقة روتينية على احتجاز غير قانوني . وقال السيد فيرناندو إن المطلوب هو إجراء اصلاح شامل للنظام القانوني ، وبذل جهد للتصدي للمشاكل النفسية والسياسية العميقة الجذور .

٤٠ - واتفق عدة متحدثين مع البروفيسور غاي على أن ذلك لن يُخدم فقط بغرس "هياكل غربية" معقدة في كمبوديا ، وأن على الاونتاك أن يستفيد من نُهُج بديلة تكون قاعدتها هي القرى (لحل المنازعات مثلا) .

٤١ - وفي الوقت نفسه ، وُجد اتفاق على أنه يجب البدء في إنشاء سلطة قضائية مستقلة . ولاحظ السيد جيم روس (لجنة المحامين عن حقوق الإنسان) في ورقة معلومات أساسية قدمها أن هذا يعني البدء من لا شيء - فلم يكن قد بقي في البلد في عام ١٩٧٩ سوى ١٠ فقط من خريجي كليات الحقوق . وأوضح السيد روس ، في ورقته وفي عرض شفوي على السواء ، السبب في أهمية وجود سلطة قضائية مستقلة بالنسبة لحقوق الإنسان: فهي تحمي حقوق الأفراد ؛ وتعلي من أمر الدستور ؛ ويمكن أن تفضي إلى مقاضاة الموظفين الفاسدين . ثم اقترح اتباع ثمانية دروس في اصلاح القضاء . وهذه تتراوح بين حظر أي نوع من أنواع المحاكم الخاصة ، وضمان التمويل الكافي لمرتبات القضاة وموظفي المحاكم . وحث السيد روس الاونتاك على التحرك السريع وعدم الانتظار إلى أن تكون الانتخابات على الابواب . وأيّد فكرة إنشاء وظيفة مدع خاص تابع للاونتاك ، وأشار إلى أنه يمكن أيضا لغرق تحقيق خارجية تُعنى بحقوق الإنسان أن تواصل تسليط الاضواء على السلطة القضائية .

٤٢ - وذكر كل من السيد فرناندو والسيد ستيفن ماركس (رئيس وحدة التعليم والتدريب والإعلام بالاونتاك) أن الاونتاك قد حقق بداية هامة بوضع مشروع قانون عقابي وقضائي مؤقت ("أحكام تتصل بالسلطة القضائية والقانون الجنائي والإجراءات المنطبقة في كمبوديا أثناء الفترة الانتقالية") وبالشروع في تنظيم دورة تدريبية للشرطة والموظفين القضائيين (القضاه والمدعون العامون) والمحامين . وقالا إن هناك الكثير الذي يمكن أن تسهم به المنظمات غير الحكومية الدولية ذات المهارات المتخصصة ، وذلك عن طريق التدريب . لكنهما حثا كذلك على أن يكون التدريب عمليا وأن يكون مكملا

لتدريس في فصول الدراسة بتوفير خبرة عملية من قاعات المحاكم . ويمكن الاستفادة من الأحكام التي تسمح للمحامين الأجانب بممارسة عملهم في كمبوديا بغية إشراك المحامين الأجانب في هذا التدريب فضلا عن اشراكهم في الدفاع عن الأشخاص المتهمين .

٤٣ - وأعرب كل من السيد بارام كوماراسوامي (لجنة الحقوقيين الدولية ، المنظمة القانونية لآسيا) والسيد ريد برودي (الفريق القانوني الدولي لحقوق الإنسان) عن اهتمامهما بالتدريب . وقال السيد كوماراسوامي إنه يمكن لزملائه أن يزوروا كمبوديا وأن يسدوا المشورة إلى هيئات الدفاع والمحامين الكمبوديين بشأن كيفية إنشاء نقابة للمحامين . وقال البروفيسور غاي إنه ينبغي أن يستعرض الأونتاك القوانين وأن يلغي أي قوانين غير عادلة لضمان ألاّ تأخذ بها الحكومة الجديدة . وقال عدة متحدثين إنه يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تساعد بإسداء المشورة بشأن صياغة الدستور الجديد .

## ٣ - معاملة المحتجزين

٤٤ - قال السيد ماكنمارا إن قطاع حقوق الإنسان التابع للأونتاك قد قام بجهد مضنٍ بغية تحسين أحوال السجون ، محققاً بعض النجاح . وتشير ورقة معلومات أساسية إلى أن السلطات قد أنشأت لجنة لمراقبة السجون ، وقامت بترشيد نظام السجون ، وأمرت بإلغاء الأصفاد وأفرجت عن بعض السجناء . ولكن السيد ماكنمارا لاحظ كذلك حدوث بعض التجاوزات مؤخرا وأنه ما زال يتعين صنع الكثير .

٤٥ - وأجرت السيدة يوراك مقارنات مع الفلبين . وقالت إنه على الرغم من أن الفلبين تتمتع بتقاليد عريقة في احترام القانون ، فإن نظرية الأمن القومي ما زالت مسيطرة . وهذا يفتح الطريق أمام حدوث تجاوزات مثل الحرمان من الكفالة والحبس الانفرادي . وأشارت إلى أن هناك دروسا يمكن لكمبوديا أن تتعلمها من الفلبين ، هي: '١' أهمية تدريب الشرطة ؛ '٢' قيام محكمة عليا نشطة ، مفتوحة الأبواب أمام الالتماسات ؛ '٣' تعيين محامين مختصين بحقوق الإنسان . وقالت إنه ينبغي النظر في إنشاء محكمة لحقوق الإنسان لها صلاحيات الإنفاذ ، ولاحظت أن السبب الجذري للانتهاكات هو العداء بين الكيانات السياسية المختلفة . وأضافت أنه من الأمور الحاسمة إبقاء هذه الكيانات تتحاور بعضها مع بعض .

٤٦ - وقالت السيدة سونيلا أبييكيرا ("هيئة المعلومات") إن التجربة التي شهدتها سري لانكا قد أكدت جدوى محاولة وضع قائمة بالمحتجزين فضلا عن أماكن الاحتجاز . فهذا يجمع أقارب المحتجزين معا ويعطيهم هدفا مشتركا - حتى لو لم يحقق ذلك نتائج

ملموسة . ويساعد ذلك على شد أزر الأقارب . كذلك فإن المعلومات الفعلية لا بد منها عند اللجوء الى الخارج طلبا للدعم .

٤٧ - وقال السيد ماركو ألشير (لجنة الصليب الأحمر الدولية) إن المعلومات الواردة من الأُسر هي أهم مصدر للمعلومات عن أماكن وجود المحتجزين وأحوالهم . ففي حين يمكن اثارة التساؤلات بشأن الدوافع السياسية لسجين ما ، فإنه "لا يمكن أبدا إنكار الرابطة الأُسرية" . وقد أُعطيت للجنة الصليب الأحمر الدولية مسؤولية الإفراج عن السجناء بموجب اتفاقات باريس ، وحث الجماعات الكمبودية على تيسير اتصال أسر المحتجزين بلجنة الصليب الأحمر الدولية .

## ٣ - التمييز ضد الأقليات

٤٨ - علّقت السيدة رادهيكا كوماراسوامي على الهجمات الأخيرة التي وُجّهت ضد الفييتناميين في كمبوديا فلاحظت أن قلة ضئيلة من المجتمعات التي تنتابها منازعات إثنية هي التي تستطيع أن تحل هذه المنازعات من الداخل ، وأن "الأونتاك" أمامه فرصة فريدة . وبصورة محددة ، حثت على قيام "الأونتاك" بما يلي: '١' تشجيع قيام حوار بين فييت نام وكمبوديا ؛ '٢' النص على حماية الأقليات في الدستور الجديد ؛ '٣' النظر في استخدام أساليب القرى المحلية لبناء الجسور بين المجتمعات الإثنية ، ربما بالاستعانة بالرهبان البوذيين . وقد تم تجربة ذلك في سري لانكا ببعض النجاح .

٤٩ - وأسهبت أيضا في شرح مفهوم النزاع الاثني وأشارت الى أنه يمكن أيضا اتهام "الأونتاك" نفسه بأنه منعدم الحساسية ثقافيا . وإذا فشل "الأونتاك" في جلب السلام الى كمبوديا عن طريق الانتخابات وأجج الحساسيات خلال تلك العملية ، فقد "يمكن اعتباره شيطاناً" - الأمر الذي يمكن أن يضر بالأمم المتحدة برمتها . وأشارت أيضا الى أن مركزها قد يعد دراسة بشأن مشكلة الأقليات الإثنية في كمبوديا .

٥٠ - وقال السيد ماكنمارا إن "الأونتاك" يقترح أن تقوم دولة كمبوديا بإنشاء لجنة فنية للنظر في مسألة الهجرة الى كمبوديا ، حتى وإن كان البعض يرى أن هذا الأمر ينبغي أن تعالجه الحكومة الكمبودية القادمة . ولكنه أشار أيضا الى أنه لم ترد شكاوى على هذا النحو من الفييتناميين ، وأن العنف الجاري يبدو ذا دوافع سياسية . وتتمثل احدى الاستجابات الهامة لذلك في تحسين قدرة "الأونتاك" على التحقيق واتخاذ إجراءات تصحيحية .

٥١ - وأشار ممثلا رابطة حقوق الإنسان الكمبودية وجماعة السهر على حقوق الإنسان في كمبوديا الى أن موقف الكمبوديين من الفييتناميين ينبع من مظالم تاريخية عميقة ، وأن هناك قلقا واسعا إزاء الهجرة من فييت نام دون ضابط . وناشد السيد ماكنمارا جميع الجماعات أن تدعم جهود "الأونتاك" ، وقال إنه مهما كان القلق بشأن الوجود الفييتنامي ، فإنه ينبغي التعبير عن ذلك عن طريق القنوات القانونية لا بالتحريض المهيج على الكراهية .

## دال - سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (الأونتاك) - قطاع حقوق الإنسان وولايته في اتخاذ إجراءات تصحيحية

٥٢ - أوضحت وثيقة المعلومات الأساسية المقدمة من "الأونتاك" أن قطاع حقوق الإنسان له ملاك صغير من الموظفين يضم عشرة موظفين من الفئة الفنية في بنوم بن ومسؤولا لحقوق الإنسان في كل من المقاطعات الـ ٢١ . وللقطاع ولاية للتحقيق في أوجه اساءة استعمال السلطة ويمكنه اقتراح اتخاذ "اجراءات تصحيحية" . ويؤدي العمل في تعاون وثيق مع قطاعات "الأونتاك" الاخرى الى اعطائه سلطات مراقبة إضافية .

٥٣ - وأعربت جميع جماعات حقوق الإنسان الكمبودية الاربع عن قلقها من أن الأونتاك لم يوجد حتى الآن بيئة سياسية محايدة ، ومن أن السلم ما زال بعيدا بعض الشيء . ولكنها أعربت أيضا عن امتنانها لأعمال قطاع حقوق الإنسان في "الأونتاك" ، ووافقت على أن اتفاقات باريس قد أعطت كمبوديا فرصة لكسر دورة العنف وبدء تحقيق الانتقال الى الديمقراطية .

٥٤ - وكان هناك موضوع أساسي هو القلق إزاء ضعف تطبيق "الأونتاك" لولايته . وقال المتحدثون إن ذلك يعرقل قدرة "الأونتاك" على ايجاد بيئة سياسية محايدة في فترة ما قبل الانتخابات ، وبالتالي ربما حتى يهدد إجراء الانتخابات . وذلك يعطي الموظفين أيضا انطباعا بالافلات من العقاب .

٥٥ - وأوضح السيد ماكنمارا أنه يمكن لقطاع حقوق الإنسان ، بموجب ولايته التي تقضي باتخاذ "إجراءات تصحيحية" ، أن يستخدم مجموعة متنوعة من الأساليب . فهو يقدم توصيات الى الممثل الخاص للأمين العام . وفي أحد الامثلة ، قُتل بعض القرويين في نيسان/ابريل بعد نزاع على الأرض . وقد احتج السيد أكاشي وحصل القرويون على تعويض . وفي حالة وقعت مؤخرا ، أوصى السيد أكاشي بفصل موظف شرطة شاهده ستة شهود وهو يضرب أحد المحتجزين . ويُنظر الى ذلك على أنه قضية هامة محك اختبار: ولم يتم حلها حتى الآن .

٥٦ - وهناك خيار آخر هو طلب إجراء تحقيق من جانب السلطات القائمة . ويمكن لقطاع حقوق الإنسان أن يقدم توصياته الخاصة ، مثلا بالغاء الاصفاد في السجون . (تم الامتثال لهذا الأمر الى حد كبير) . وأخيرا ، يمكن للقطاع أن يعمل بالتعاون مع الشركاء الآخرين في "الأونتاك" ، وخاصة قطاع الإدارة المدنية الذي يتمثل ولايته في ممارسة "الإشراف المباشر" على خمسة مجالات .

## هاء - جماعات حقوق الإنسان الكمبودية

٥٧ - كان الغرض الرئيسي للندوة ، كما شُرح أعلاه ، هو اتاحة الفرصة أمام جماعات حقوق الإنسان الكمبودية لبدء حوار مع شركائها الدوليين ، والبدء في بناء شبكة من الدعم الاقليمي والدولي . وقد اغتنم الكمبوديون هذه الفرصة . وهناك روايات كثيرة مؤثرة عن أعضاء فرادى ، وأمثلة للضغوط المتزايدة التي يواجهونها .

٥٨ - وعلى الرغم من أن "رابطة حقوق الإنسان الكمبودية" و"الرابطة الكمبودية للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها" اكتسبتا سمعة دولية بالفعل ، فإن جميع الجماعات قد أُنشئت خلال العام الأخير وما زال إحداها يُدار من بيت خاص . وقد أكد الممثلون الكمبوديون مرارا على افتقارهم الى الموارد والخبرة ، وعلى الحاجة إلى التدريب والدعم . وقال السيد سوخا من 'جماعة السهر على حقوق الإنسان' في كمبوديا "إن الناس لا يعرفون حقوقهم ، وهم لا يعرفون لماذا اعتقلوا ولا لماذا أُفرج عنهم" .

٥٩ - وذكرت ثلاث من الجماعات الأربع أنها تحبذ إجراء الانتخابات في الوقت المقرر ، ولو أنها تتفق كذلك على أنه ما زال يتعين على "الأونتاك" أن يوجد بيئة محايدة حقا .

٦٠ - وربما كان السؤال الرئيسي هو كيف ترى هذه الجماعات دورها في الأشهر القادمة مع استعداد "الأونتاك" للرحيل . وذكرت معظم الجماعات أنها تريد بناء شبكتها الخاصة بها ، والتركيز على التعليم ونشر المعلومات . وفيما يتعلق "بالرابطة الكمبودية للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها" ، ما زالت الأولوية هي توسيع عضويتها ، وخاصة في المقاطعات . وقالت السيدة غالابرو إن جماعتها قد مُنعت من فتح مكاتب لها في بعض المقاطعات . ودعت إلى توفير مزيد من المواد التدريبية والمعلومات والمدرِّبين . وقالت أيضا إن رابطتها تحبذ إنشاء "جهاز فكري" لحقوق الإنسان يحقق مشاركة الكمبوديين فضلا عن المؤيدين الأجانب .

٦١ - وقال ممثلو رابطة حقوق الإنسان الكمبودية وجماعة السهر على حقوق الإنسان في كمبوديا إنهم قد تلقوا شكاوى نقلوها الى "الأونتاك" (حالات إساءة استعمال للسلطة من جانب الموظفين المحليين ، وأعمال العنف ، ومؤخرا اكتشاف مركز احتجاز لم يكن معلنا) . بيد أن أي متابعة لهذه المسائل متروكة للأونتاك .

٦٢ - ولكن الوقت - كما ذكروا - ليس في صالحهم ، ويشعر الكثيرون بأنه سيكون عليهم الانتقال الى مرحلة التحقيق في المستقبل القريب . وبذلك ستزداد المخاطر . وقال ممثل رابطة الطلاب الخمير إن السلطات لم تكن متسقة مع نفسها إذ شجعتهم على الاحتجاج على بعض المسائل ، لكنها قمعت بقسوة مظاهرات الاحتجاج على مسائل أخرى .

٦٣ - وتسلّم الجماعات بأنها ستواجه أخطارا عند انتقالها من الإعلام الى التحقيق . وأعطى السيد سوخا (جماعة السهر على حقوق الإنسان) مثالا عن مالك بيت طرده رئيس المركز . وكان يخشى أن يحتج لدى الشرطة أو المحكمة التي تتلقى المرتبات من مسؤول المركز واضطرت أسرة الضحية الى الرحيل . والتحقيق في هذا النوع من القضايا ينطوي على مخاطر واضحة .

٦٤ - وقال السيد ساراي (رابطة حقوق الإنسان الكمبودية) إنه في حين أن جماعته يسعدها أن تنبه "الأونتاك" الى الانتهاكات (مثلما فعلت في حالة مركز احتجاز سري) ، فإنها تعتمد على "الأونتاك" في المتابعة والتحقيق . وتزداد المخاطر في المناطق الريفية النائية . وهكذا تصبح الحماية أمرا له أولوية . ويقول السيد سوخا "إنني أغرق . إنني في حاجة الى شخص يقذف لي بحبل" .

٦٥ - واتفق المتحدثون ، واحدا تلو الآخر ، على الحاجة إلى إنشاء شبكة وقائية من المنظمات غير الحكومية الدولية ، وخاصة إذا استمر المناخ في التدهور . ولاحظ كل من السيد ديفيد هوك (مركز توثيق كمبوديا) والبرفيسور جوشوم أريا (اتحاد الحريات المدنية ، تايلند) أن تسريح القوات لم يسر وفقا للخطة ، وأن الخمير الحمر ما زالوا معادين . وما زال المستقبل السياسي العاجل غير واضح .

٦٦ - وناشدت الجماعات الكمبودية أن يجري وضع مراقبين أجانب في كمبوديا ، وخاصة في المقاطعات ، لكي يساعدوها في عملها وليوفروا قدرا من الأمان . ولم تخرج الندوة بأي عروض من هذا القبيل ، لكنها بدأت بالفعل في بحث الإمكانيات .

٦٧ - وجرت مناقشة بشأن استخدام شبكة مسؤولي حقوق الإنسان في المقاطعات التابعة للأونتاك بشكل مختلف حالما يرحل الأونتاك . وقال السيد برودي إن جماعته لها مراقبون في رومانيا . كذلك ورد ذكر "كتائب السلم" التي لها مراقبون يعيشون مع دعاة حقوق الإنسان في سري لانكا وغواتيمالا .

واو - مراقبة الانتخابات

٦٨ - كان هناك انقسام واضح في الآراء بين أفراد الجماعات الكمبودية وزملائهم الدوليين معا بشأن مدى أهمية مراقبة الانتخابات بالنسبة الى حقوق الإنسان قبل الانتخابات القادمة وأثناءها . وافتتح السيد برودي المناقشة بإيضاح أن عملية مراقبة الانتخابات يمكن أن تحقق ما هو أكثر من مجرد تحديد التزوير في الانتخابات: فهي يمكن أن تزيد من قوة المجتمعات المحلية وأن تدرّب جماعات حقوق الإنسان على مهام أخرى في مجال حقوق الإنسان . وردد هذا الرأي عدة متحدثين آخرين منهم السيدة يوراك والسناتور راؤول روكو (الاتحاد البرلماني الدولي) من الفلبين ، والبروفيسور أريا من تايلند (التي شهدت عمليتي انتخابات في عام واحد) . وأشار الجميع الى أن عملية مراقبة الانتخابات هي عملية هامة لاضفاء القوة وانها تعطي نتائج الانتخابات قبولا أوسع . وأكد السيد خوسيه غوميز دل برادو (مركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة) أن مراقبة الانتخابات تسمح أيضا بحقوق أخرى يتم حمايتها على طول الطريق - حقوق الحرية النقابية ، وحرية تكوين الجمعيات ، الخ .

٦٩ - واتفق مع ذلك السيد ريغينالد أوستن (مدير القطاع الانتخابي في "الأونتاك") . وأشار الى أنه يتعين على "الأونتاك" أن يعمل في بيئة سياسية تقييدية معقدة ، وأنه لا يستطيع أن يفعل كل شيء . وكلما كان هناك مراقبون أجانب ، كان ذلك أفضل . وحذر أيضا من أن الانتقال الى التعددية يعني فقدان البعض للسلطة وأن ذلك قد يسبب استياءً . ومن بين الجماعات الكمبودية ، ذكرت الرابطة الكمبودية للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها انها تتوق الى المشاركة في مراقبة الانتخابات ، وطلبت الحصول على مساعدة خارجية في مجال التدريب .

٧٠ - أما الرأي الثاني ، الشديد الاختلاف ، فهو أنه من غير الواقعية في شيء أن يُتوقّع من الكمبوديين حشد الآلاف من معايني ومراقبي الاقتراع ، بالنظر الى افتقار البلد الى الموارد البشرية . كذلك فإن هناك شكوكا بشأن مدى مناسبة هذا النوع من إجراءات الحقوق المدنية العريضة القاعدة لجماعات حقوق الإنسان ، وربما كان من الأفضل لها أن تركّز طاقاتها على الرصد والإعلام والتحقيقات . وأشار ممثلون من رابطة حقوق الإنسان الكمبودية الى أن الأولوية هي إقرار السلم لا مراقبة الانتخابات .

٧١ - وقد اجتمع فريق عامل خارج إطار الدورة الرسمية ووضع مشروع مقترح بإنشاء فرقة عمل من مراقبي انتخابات تضم الجماعات الكمبودية . وسيُدرج هذا المقترح الآن في خطة عمل القطاع المعني .

رابعا - الأجل الطويل في فترة ما بعد سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (الأونتاك): بناء الائتلاف

٧٢ - أشار السيد ماركس الى برنامج التدريب التابع للقطاع ، وقال إن الولاية المنوطة بالقطاع في مجال التدريب عريضة ، وإن ثلاثة من الكيانات السياسية الكمبودية تتعاون معه الآن - بل إنها قبلت في الواقع أي شيء اقترحه القطاع في هذا المجال . ويتيح ذلك القطاع فرصة فريدة قبل الانتخابات ، ويسمح له أيضا بوضع الأسس اللازمة لتعليم حقوق الإنسان في الأجل الطويل بعد رحيل "الأونتاك" . وأضاف قائلا إن الندوة قد أدت الى ظهور أفكار عدة في مجال المشاريع (انظر المرفق الرابع) .

ألف - الدعم الاقليمي

٧٣ - وتمثل أحد أهداف الندوة ، كما ذكر أعلاه ، في إدخال جماعات حقوق الإنسان الكمبودية في شبكة الجماعات الآسيوية ، وكذلك إشراك أكبر عدد ممكن من الجماعات الآسيوية في دعم الكمبوديين أثناء المرحلة الانتقالية وبعد رحيل "الأونتاك" .

٧٤ - وقال السيد أكاشي في بيانه الافتتاحي إن السجل الآسيوي لحقوق الإنسان ليس مستويا ، وإن احتجاز أون سان سو كي يتصدر ذلك السجل . ومع ذلك ، فقد أظهر النقاش وجود امكانيات كثيرة لإنشاء صلات اقليمية ، وكشف عن وجود نطاق فائق للعادة من أنشطة حقوق الإنسان في آسيا . وربما يشير ذلك الى أن حقوق الإنسان ليست "غريبة" على الاقليم .

٧٥ - وقال السيد ساراي إن رابطة حقوق الإنسان الكمبودية قد دعت منظمات حقوق الإنسان الإقليمية إلى التعاون وإلى تشكيل اتحاد إقليمي لمنظمات حقوق الإنسان في جنوب شرقي آسيا . وكرر توجيه هذا النداء ، واقترح أن يُعقد مؤتمر لحقوق الإنسان سنوياً في كمبوديا .

٧٦ - أما البروفيسور فيتيت مونتربورن (من جامعة شولالونكورن ، في تايلند) فقد بحث الامكانيات المتوفرة في نطاق رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وقال إنه متفق على أن موقف هذه الرابطة فيما يتعلق بحقوق الإنسان "ملتبس" ؛ الأمر الناتج جزئيا عن النقد الذي يوجه الى بعض حكومات الرابطة . ولكنه أوضح أن جميع أعضاء الرابطة هم ضامنون لاتفاقات السلام المعقودة في باريس ، وأن ذلك يجعل لها مصلحة مباشرة في ضمان أن يكون الأونتاك قادرا على أداء ولايته في مجال حقوق الإنسان . وقال إنه توجد عدة طرق يمكن بها لإشراك حكومات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا ، وقد يتمثل أحد هذه الطرق في اتخاذ اجراءات وقائية مثل الضغط على دوائر الأعمال في بلدان الرابطة كي لا تستنفد موارد كمبوديا .

٧٧ - وعرض البروفيسور آريا قائمة مفصلة للمنظمات والوكالات الاقليمية التي تعمل في مجال حقوق الإنسان ، وحث الكمبوديين على الاشتراك فيها والانضمام اليها . واقترح أن تعد هذه المنظمات أيضا ملفات موجزة عن أعضائها لحفظها لدى المجموعات في الخارج لاستعمالها في حالة الاحتجاز . كما حث على الاهتمام بوسائط الإعلام الجماهيري . وأكد السيد وونغ كاي شينغ (من لجنة حقوق الإنسان الآسيوية) على مزايا الوصل بشبكة اقليمية ، فهي تفتح المجال أمام بعثات تقصي الحقائق .

٧٨ - وعرض البروفيسور غاي ، في بيان مكتوب سلم الى أمانة المؤتمر ، أن ينظم دورة إما في هونغ كونغ أو في كمبوديا بشأن المعاهدات التي صدقت عليها دولة كمبوديا . وعرض أيضا مساعدة جامعة هونغ كونغ في إنشاء قاعدة بيانات تتعلق بحقوق الإنسان ، وفي تقديم العون الى المنظمات غير الحكومية الكمبودية بغية إعداد مقترحات دستورية ترمي الى حماية حقوق الإنسان لكي تنشر قبل الانتخابات . واقترح أن تسعى هذه المنظمات الى الحصول على تأييد كافة الأحزاب السياسية لهذه المقترحات قبل الانتخابات . وأيد البروفيسور غاي فكرة عقد مؤتمر بشأن ممارسة حقوق الإنسان في كمبوديا بعد تولي الحكومة الجديدة زمام الحكم بسنة .

## باء - المنظمات غير الحكومية الدولية

٧٩ - تتأتى طبقة الدعم التالية من المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان . وقد شرح السيناتور روكو ، في خطاب رئيسي ألقاه ، الاجراءات الراسخة التي يتبعها الاتحاد البرلماني الدولي من أجل حماية البرلمانيين المحتجزين . وتنبأت السيدة سدني جونز (من مرصد آسيا) أن يجد الكمبوديون أنفسهم معرضين للمخاطر بصورة متزايدة . وقالت إن "الدفاع عن حقوق الإنسان فيه مجابهة" . ثم أدلت ببعض النصائح العملية بشأن تأمين السلامة مثل: إقامة صلات مع الأوساط الدبلوماسية المحلية والصحفيين الأجانب ؛ والتعرف على ملاجئ آمنة لاستخدامها في حالة الاضطرار الى الهرب ؛ وإيصال المعلومات فورا الى أصدقاء في الخارج .

٨٠ - وأشارت السيدة جونز الى أنه قد يكون من المجدي حقاً تجربة نظام كهذا قبل مغادرة "الاونتاك" كمبوديا . وأكدت أيضا على أهمية أن يتلقى مرصد آسيا معلومات عن أي تعسف بصورة سريعة ودقيقة . اذ يستطيع هذا المرصد ، بعد أن يتسلح بمثل هذه المعلومات ، أن يشن حملة إعلامية . وقالت إنها ستبحث امكانية ارسال متطوعين لمساعدة الكمبوديين على ترجمة المعلومات من أجل ارسالها الى مرصد آسيا . ولكنها حذرت من أنه ليس في وسع أي منظمة غير حكومية أن تحل محل "الاونتاك" . ومن الخطر الافراط في رفع الآمال .

٨١ - وعرضت السيدة أبيسيكيرا أن تمضي شهرا في كمبوديا لمساعدة المجموعات على شحذ اجراءاتها المتعلقة بتقديم التقارير والتوثيق .

٨٢ - وأعرب كثير من الكمبوديين عن القلق إزاء افتقارهم الى الموارد ، ولكن السيدة بريجيتا بيرغرين (من صندوق المنظمات غير الحكومية السويدية لحقوق الإنسان) حثتهم على أن يكونوا عمليين عند إعداد مقترحات خاصة بالتمويل ، وإدراك طاقة استيعابهم المحدودة . وقالت لهم "لا تتسرعوا في التوسع ولا تقبلوا منحاً مفرطة" . واسترسلت قائلة إنه ينبغي لهم ، عند إعداد طلب لتلقي منحة ، أن يستعرضوا كامل الصفقة التي يعرضها المانح . كذلك ينبغي ذكر الأهداف بوضوح ، وينبغي للجماعات أن تتذكر أن التمويل ينطوي على مسؤوليات شاقة - ليس أقلها التقييم وتقديم تقارير . وبعبارة موجزة ، يحتاج جمع الأموال الى وقت وجهد .

٨٣ - وقد قامت المنظمات غير الحكومية المغتربة والعاملة في كمبوديا بتشكيل لجنة تنسيق للعمل مع قطاع حقوق الإنسان التابع لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (الأونتاك) . وتحدث باسم هذه المجموعة السيد توني نوينز (من منظمة أوكسفام) فحث على التحلي بالواقعية . وقال إن المنظمات غير الحكومية لا تستطيع أن تتحمل عبء الحماية التي يوفرها "الأونتاك" . ذلك أن معظم هذه المنظمات يعمل في مجال التنمية والتعمير ، ويفتقر الى الولاية اللازمة للعمل في مجال حقوق الإنسان ، وتحدثت الراهبة دينيس كوغلان باسم "خدمة اللاجئين اليسوعية" ، وهي منظمات غير حكومية أخرى داخلة في هذا الاتحاد المشكل بين المنظمات غير الحكومية ، فأعربت عن تأييدها للاتحاد . ولكنها حذرت من اتباع اسلوب "التوجيه الأبوي" إزاء جماعات حقوق الإنسان التي تتشكل في الواقع على نحو مستقل عن "الأونتاك" .

٨٤ - وقال السيد هوك إنه سبق أن اقترح على قطاع حقوق الإنسان التابع للأونتاك عدة مشاريع يمكن أن تقطع بعض الشوط في مساعدة الكمبوديين على الإدلاء بدلوهم على الصعيد الدولي ، ومن ذلك مثلا: '١' توعية القاعدة الشعبية بحقوق الإنسان وتدريبها في هذا المجال باستخدام اسلوب ديوكنو (الفلبين) ؛ و'٢' التدريب على اجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان ، بما في ذلك ارسال وفد من الكمبوديين الى جنيف لحضور دورة لجنة حقوق الإنسان (وافق الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان ، في باريس ، على منح أوراق اعتماد لمتحدث كمبودي في اللجنة) ؛ '٣' التدريب على رصد حقوق الإنسان . واقترح أيضا شراء أجهزة فاكس وحواسيب ، مما يلبي بعض الاحتياجات في مجال الاتصالات التي ذكرها متحدثون آخرون .

٨٥ - وذُكرت مقترحات أخرى بخصوص تقديم المساعدة الفنية والتدريب ، جاءت استجابة لنداءة المجموعات الكمبودية ، وسيقوم موظفو القطاع باستعراضها .

## جيم - الأمم المتحدة: المقرر الخاص ومركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، مرحلة ما بعد السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا (الأونتاك)

٨٦ - أشارت السيدة هيلينا كوك (من منظمة العفو الدولية) ، التي أدارت المناقشة الثالثة (انظر البرنامج في المرفق الخامس) ، إلى أن اجراءات الأمم المتحدة تتيح للمنظمات غير الحكومية عدة امكانيات . ومن ذلك تعيين أفرقة عمل أو مقررين خاصين لتناول حالات الاختفاء ، والاعدام باجراءات موجزة ، والتعصب الديني ، والتعذيب ، والقتل التعسفي وبلا محاكمة ، والاحتجاز التعسفي . ولاحظت أيضا أن كمبوديا قد انضمت الآن الى عدة صكوك دولية ، وأن ذلك سيتيح للمجموعات الكمبودية المحلية ولمناصريها الدوليين فرصة محاسبة الحكومة الجديدة والكشف عن الانتهاكات . (ذكرت وثيقة المعلومات الأساسية المقدمة من "الأونتاك" هذه الصكوك بالتفصيل . انظر المرفق السابع) .

٨٧ - وذكر السيد شينيشي آغو (من منظمة العمل الدولية) هو والسيدة مارجي دي مونشي (من مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)) أن وكالتيهما ستبقيان في كمبوديا بعد رحيل "الأونتاك" ، وأن لدى كلتيهما ولاية في مجال حقوق الإنسان . وأشار السيد آغو أيضا الى أن كمبوديا طرف في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٢٩ التي تحظر السخرة ، وكذلك فإن اليونيسيف تروج لاتفاقية حقوق الطفل التي تهدف الى حماية الأطفال .

٨٨ - وقد حاجج موظفو "الأونتاك" أيضا بأنه يمكن للأمم المتحدة أن تشكل الطبقة الأخيرة في الائتلاف الدولي لدعم المجموعات الكمبودية . واتفق الجميع على أنه سيتعين أن يكون هناك نوع ما من التواجد للأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا بعد رحيل "الأونتاك" ، ولا سيما اذا ظل الوضع يتفاقم .

٨٩ - وقيل إن نقطة الانطلاق للنماذج الممكنة هي المادة ١٧ من اتفاقات باريس للسلام التي تدعو الى تعيين مقرر خاص اذا اقتضى الأمر وقيام مركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ، وفقا لاقتراح السيد أكاشي ، بإنشاء تواجد تنفيذي في كمبوديا بعد رحيل "الأونتاك" . وقد حظيت فكرة تعيين مقرر خاص لكمبوديا بتأييد قوي من جانب السيد ساراي الذي دعا الأونتاك الى تطبيق المادة ١٧ من الاتفاقات بحذافيرها .

٩٠ - وقدم السيد غوميس ديل برادو ورقة عرض فيها بصورة اجمالية دورا يمكن للأمم المتحدة أن تؤديه في كمبوديا بعد رحيل "الأونتاك" (انظر المرفق السابع) . واستند الى اقتراح السيد أكاشي ، فذكر طريقتين محتملتين يمكن بهما لمركز حقوق الإنسان أن ينشئ مكتبا في كمبوديا:

(أ) يمكن للمكتب أن يتسلم إدارة هيكل حقوق الإنسان التابع للأونتاك وأن يخدم أي مقرر خاص تعينه لجنة حقوق الإنسان ، وكذلك أي هيئات معنية بحقوق الإنسان تحتاج الى معلومات عن كمبوديا . كذلك يمكن للمكتب ذاته أن يساعد أي أمين مظالم مستقل يعنى بحقوق الإنسان يتم تعيينه بموجب الدستور الكمبودي . وبالاضافة الى ذلك ، يمكن للمكتب أن يعمل كمركز وثائقي للمنظمات غير الحكومية والموظفين الحكوميين والجمهور ؛

(ب) ويمكن إنشاء هيكل مصغر ، يديره أيضا مركز حقوق الإنسان ، يكون بمثابة "أداة استشعار" للمقرر الخاص ويقدم بعض الخدمات الى المنظمات غير الحكومية المحلية والموظفين الحكوميين والجمهور .

٩١ - وقال السيد غوميس ديل برادو إن أي مكتب من هذا القبيل يحتاج الى ما يكفي من الموظفين والأموال للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها . وقال إنه من الممكن أن يعمل هذا المكتب لفترة انتقالية الى أن تنشأ المؤسسات الوطنية اللازمة المعنية بحقوق الإنسان .

المقرر الخاص

٩٢ - حذر السيد هوك من أن أحد المقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة كان قد أعد تقريرين ممتازين عن كمبوديا في عامي ١٩٧٩ و١٩٨٠ ، ولكن التكتلات في التصويت داخل لجنة حقوق الإنسان لم تسمح للجنة قط بالاحتجاج على أي من الانتهاكات . وبعبارة موجزة ، فإن مجرد تعيين مقرر خاص لا يعني بالضرورة اتخاذ اجراءات من جانب الأمم المتحدة .

٩٣ - غير أن ذلك حصل عندما كانت اجراءات الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان محدودة ، وكانت كمبوديا هي موضوع التوتر بين الشرق والغرب لا موضوع اتفاق سلمي شامل أبرمته الأمم المتحدة . وبالتالي ، أيد عدة متحدثين المقترح الداعي الى تعيين مقرر خاص .

تواجد لمركز حقوق الإنسان في مرحلة ما بعد "الأونتاك"

٩٤ - ذكّر السيد غوميس ديل برادو بتجربة هايتي . وقال إن الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية أشرفتا في تلك الحالة على اجراء انتخابات حرة وعادلة ، ثم

انسحبتا ، وبعد ذلك أطاح انقلاب عسكري بالرئيس الذي انتخب ديمقراطيا . ويدل ذلك على أهمية التواجد الدائم للأمم المتحدة . وقد سبق لخبراء مستقلين أن اقترحوا تواجدا من هذا القبيل في غينيا الاستوائية وغواتيمالا وهايتي ، ولكن اللجنة لم تتخذ أي تدبير بهذا الشأن . وتوجد سابقة واحدة هي الاتفاق الذي أُبرم بين حكومة غواتيمالا واللاجئين الغواتيماليين والذي دعا إلى تواجد تنفيذي من هذا القبيل . وقال السيد غوميس ديل برادو إن مركز حقوق الإنسان يبحث عن أموال من أجل تعيين أحد الموظفين في غواتيمالا بموجب هذا الاتفاق .

٩٥ - وشدد على أن أي مقترح سيقتضي بذل جهد كبير في لجنة حقوق الإنسان من جانب "الأونتاك" والأحزاب الكمبودية والمنظمات غير الحكومية الكمبودية . كذلك فانه سيقتضي اتخاذ قرار خاص بتعيين مقرر خاص . وسيتعين جعل الولاية المنوطة بالمركز في كمبوديا واضحة هي وما يترتب عليها من آثار مالية . وسيكون من أهم مهام هذه الولاية دعم أعمال المقرر الخاص .

٩٦ - واقترح السيد غوميس ديل برادو أن يعرض مركز حقوق الإنسان خبرته الفنية في مجال مراقبة الانتخابات وصياغة دستور كمبوديا ، وأن يوفر زمالات دراسية ودورات تدريبية لرجال الشرطة والموظفين الحكوميين في إطار برنامجه للخدمات الاستشارية . وهذا الأمر سيحتاج هو أيضا الى تمويل .

٩٧ - ولخصت السيدة كوك ما سبق ذكره ، فقالت إنها توافق على أن المقترحات التي ذكرت في الندوة والداعية الى ايجاد دور جديد للأمم المتحدة ستتطلب دعما سياسيا كبيرا من جانب "الأونتاك" وربما من جانب الأحزاب السياسية الكمبودية أيضا . لذلك ، اقترحت القيام بمزيد من العمل من أجل تحديد كيفية السير على الطريق .

المرفق الأول

البيان الافتتاحي الذي أدلى به الممثل الخاص للأمين العام لكمبوديا ، السيد ياسوشي أكاشي

أصحاب السعادة ، سيداتي وسادتي ،

يسعدني ويشرفني للغاية أن أرحب بكم جميعا في الدورة الافتتاحية للندوة الدولية الأولى المعنية بحقوق الإنسان في كمبوديا .

والأطراف الأربعون المشتركة في هذه الندوة يضمون ممثلين لمنظمات حقوق الإنسان من أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا . وإن اشتراك ٢٥ مشتركا من الاقليم الآسيوي أمر مشجع بوجه خاص وهو ما ينطبق بطبيعة الحال على وجود ممثلين في هذه الجلسة الافتتاحية عن ثلاثة كيانات سياسية كمبودية وعن المجموعات الكمبودية الأربع القائمة المعنية بحقوق الإنسان .

وإن ما عُهد الى الأمم المتحدة من ولاية تنفيذية وتدخلية في مجال حقوق الإنسان ، كجزء لا يتجزأ من اتفاق السلام من أجل تيسير الوفاق الوطني وتقرير المصير ، لهو تطور جديد تترتب عليه نتائج واسعة النطاق . وقد جرت محاولة ذلك من قبل ولكن ليس على نفس النطاق الشامل الذي أقرته اتفاقات باريس المتعلقة بكمبوديا . وتمثل هذه الولاية بعدا جديدا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم وكذلك لأنشطتها في مجال حقوق الإنسان كما تشكل تحديا لقدرة المجتمع الدولي على الاضطلاع بعمليات متعددة الوجوه على هذا النطاق . ويشكل تنفيذ هذه الولاية اختبارا للإرادة السياسية للموقّعين على اتفاقات باريس ولا سيما الأطراف الكمبودية .

ولولاية حقوق الإنسان المنوطة بالأونتاك هدفان رئيسيان هما: الحيلولة دون العودة الى "السياسات والممارسات المتبعة في الماضي" (وهذه اشارة لطيفة الى الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي شهدتها كمبوديا في العقود الأخيرة) ؛ وايجاد بيئة سياسية محايدة تمكن من اجراء انتخابات حرة وعادلة على أيدي الأمم المتحدة .

ويتطلب ذلك أساسا اقامة مجتمع مدني يحكمه القانون في بلد عانى خلال العقدين الماضيين من أحد أكثر الاضطرابات قسوة في التاريخ الحديث ؛ بلد يفتقر نتيجة لذلك الى جميع الهياكل والمؤسسات النظامية والموارد البشرية اللازمة لتسهيل هذا الانتقال ؛ وشهد تاريخه التسلط والصراع أكثر مما شهد توافق الآراء والمصالحة .

ومن شأن هذه الولاية أن تكون شاقة بالنسبة الى أي مجتمع ؛ أما بالنسبة الى كمبوديا ، فهي يمكن أن تكون منهكة في بعض الاحيان .

ومع ذلك ، يظل لدينا ، أنا وزملائي في "الأونتاك" تفاؤل راسخ من أنه يمكن بمساعدتكم مواجهة هذا التحدي الفريد .

[وربما يتعين عليّ أن أضيف هنا أنني قد انتابني مؤخرا القلق البالغ إزاء عدد من الحوادث الخطيرة التي قوضت البيئة السياسية المحايدة التي نحن مكلفون بالمحافظة عليها . وقد شملت هذه الحوادث قتل مدنيين فييتناميين ، وهجمات وقعت لمكاتب أحزاب المعارضة وأماكن إقامة مسؤوليها ؛ وعدد من حالات القتل والاعتداء على أعضاء تابعين لكيانين سياسيين على وجه الخصوص وهي حالات تحركها على ما يبدو دوافع سياسية . ولم يرد أي رد مقنع بخصوص أي من هذه الحوادث من السلطات المسؤولة . وقد دعوت مؤخرا جميع الاطراف الى منع وقوع مثل هذه الافعال والتحقيق فيها بجدية ومقاضاة المسؤولين عنها.] .

وبطبيعة الحال ، فإننا جميعا ندرك أن اتفاقات باريس تمثل نتائج عملية سياسية مطولة ، وأن تنفيذها محدد حتما بحدود سياسية . وبالمثل ، فإن مسؤوليتنا عن تهيئة بيئة في كمبوديا يكفل فيها احترام حقوق الإنسان - على حد تعبير الاتفاقات - لا يمكن فصلها عن هذا الواقع . ولا تتمتع الأمم المتحدة بالحرية التي تتمتع بها المنظمات غير الحكومية في هذا المجال . وعليه ، ونظرا الى الاهداف العريضة للأونتاك ، فلا بد أن نحافظ على توازن سياسي دقيق دون المساس بطبيعة الحال بمسؤولياتنا الاساسية ، بما في ذلك مسؤولياتنا في ميدان حقوق الإنسان .

ويجب أيضا ألا يغيب عن أذهاننا أبدا في هذه العملية الصعبة واقع أساسي آخر ، وهو أننا نعمل في كمبوديا في جنوب شرقي آسيا . فهذا البلد لم ينعم بتاريخ طويل من التنمية الايجابية في هذا المجال ، وذلك في اقليم لا يزال فيه الاعتراض شديدا على الكثير من مفروضات حقوق الإنسان "الخارجية" أو "الغربية" .

وفي حين أنني اعتقد اعتقادا راسخا بأن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية عالمية - كما هو منصوص عليه في صلب ميثاق الامم المتحدة نفسه - وأن جميع الشعوب في كافة الاقاليم تتوق اليها بقدر متساو ، فإنه ينبغي لنا ألا نتجاهل هذا السياق التاريخي والثقافي والاقليمي لأنشطتنا . وأول تحد يواجهه "الأونتاك" هو اقرار الحد الادنى من الاحترام للحقوق الاساسية اللازمة للتمكين من اجراء انتخابات حرة وعادلة . وهذه العملية هي بحكم طبيعتها فردية تتطلب حماية الحقوق الفردية الجوهرية .

وهذا وحده تحد رئيسي في كمبوديا المعاصرة . ويجب علينا في الوقت نفسه أن نحاول أن نضع الاسس لكي يتحقق في المستقبل تطوير المؤسسات والهياكل الاساسية والخبرة الفنية اللازمة في كمبوديا بغية الحفاظ على مجتمع مدني تحكمه قوانين عادلة . وللأسف ، فإن الاونتاك يعوزه ما يلزم من الوقت أو الولاية أو الموارد لتحقيق أكثر من ذلك .

ومن المحتم أنه توجد طائفة واسعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تتمتع بأهمية مماثلة والتي لن يجري تناولها في هذه العملية ولن يمكن إغفالها أثناء تنمية كمبوديا في المستقبل . وللاونتاك ولاية في مجال إعادة التأهيل تشمل بالفعل بعض هذه الجوانب ، ولكنه ما لم يوفر المانحون خلال هذه الفترة الحد الأدنى من المساعدة في مجال اعادة التأهيل التي طلبها الأمين العام فإنه ليس ثمة مجال لاتخاذ تدابير فعالة لتلبية الكثير من المطالب الاساسية والشرعية للسكان في هذا الصدد . وهذا يعكس واقعا سياسيا قاسيا آخر يجب علينا أن ننهض بمهمتنا في اطاره .

وهذا يقودني الى الهدف الرئيسي من هذه الندوة وهو تحديد الطرق والوسائل التي تمكننا نحن - أي المجتمع الدولي - من أن نقدم الدعم والمساعدة الى عملية تعزيز حقوق الإنسان في كمبوديا في المستقبل ، وعلى وجه التحديد الى الهياكل الوطنية المعنية بحقوق الإنسان . ولا يمكن أن تنتهي مسؤوليتنا الجماعية في هذا المجال مع نهاية "الاونتاك" . إن اقرار السلم في كمبوديا في المستقبل - واحترام حقوق الإنسان فيها - هو حتما وفي نهاية المطاف أمر منوط بالكمبوديين . ولا يستطيع المجتمع الدولي ، بما فيه الامم المتحدة ، سوى أن يساعد الكمبوديين على مواجهة هذا التحدي ، ولا يمكنه أن يتحمل المسؤولية عن ذلك .

وقد قام "الاونتاك" ، ضمن الحدود الواضحة لموارده ، باتخاذ خطوات البداية في هذا المجال . وبدأت في جميع أنحاء كمبوديا برامج للتوعية والتدريب والإعلام في مجال حقوق الإنسان . وقام المجلس الوطني الاعلى ، خلال الاشهر الماضية ، بناء على طلبنا ، بالانضمام الى الصكوك الستة الرئيسية لحقوق الانسان . وتم استلام مئات الشكاوى من كافة أنحاء البلد وجرى حيثما كان مناسبا ، التحقيق فيها . كذلك جرى تحسين أوضاع السجون ، وتم الافراج عن بعض المحتجزين ، واتخذ "الاونتاك" اجراءات تصحيحية أخرى . وبطبيعة الحال ، لا يزال يلزم عمل الكثير في كافة المجالات .

بيد أنه ربما يكون أهم شيء يحدث هو أنه قد أنشئت أربع مجموعات كمبودية جديدة معنية بحقوق الإنسان أخذت تباشر عملها خلال الاشهر الستة الماضية . قد بلغ الآن

مجموع أعضائها عدة آلاف في جميع أنحاء البلد . ونحن ندعمها جميعا بكل الوسائل الممكنة ، ولا سيما بالمواد التعليمية والمنشورات والتدريب .

وهذه المجموعات متفانية ومقدامة . وأود أن أشيد بها أسمى اشادة ، وأؤكد لها أن "الأونتاك" سيواصل دعمها بقوة طوال فترة وجوده هنا . بيد أنه توجد حاجة ماسة الى تقديم المزيد من الدعم الدولي والاقليمي الى هذه المجموعات الجديدة في كافة المجالات .

وهي ستستفيد جميعا من اقامة صلات مع الشبكات الدولية والاقليمية لحقوق الإنسان ، ومن المساعدات المادية ؛ ومن مواد برامج التوعية وتدريب الخبراء . وقد أصدرت مؤخرا نداء الى حكومات مانحة مختارة بأن تقدم الأموال لدعم أنشطة التوعية والتدريب في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا ، وانني على ثقة من أن بعض هذه الحكومات ستستجيب لذلك .

ونحن نأمل أن تفضي هذه الندوة الى تقديم دعم غير حكومي ملموس الى مجموعات وبرامج حقوق الإنسان الكمبودية . واننا نحتاج الى أن ينشئ مركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وجودا تنفيذيا له في كمبوديا من أجل العمل مع المنظمات غير الحكومية والمجموعات الكمبودية في هذا المجال ، ولا سيما في مرحلة ما بعد "الأونتاك" . ونحتاج كذلك الى وكالات تعمل كشركاء لنا في تنفيذ برامجنا التعليمية والتدريبية . وأهم ما في الأمر هو أنه يتعين أن يعرف الكمبوديون بوجود التزام إقليمي ودولي ملموس بدعم جهودهم المتسمة بالشجاعة أثناء هذه الفترة الانتقالية وبعدها على السواء .

وأعتقد أنه بوسعنا أن ننشد قيام اتحاد من المنظمات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغير الحكومية والمجموعات الإقليمية والوطنية يعمل سويا من أجل تحقيق هذه الغاية المشتركة .

وسوف يُرسل تقرير هذه الدورة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، وإلى الدورة القادمة للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، كما سترسل ، بصورة مبسطة ، إلى كافة الكمبوديين المهتمين بالأمر . وسيرسل تقرير عن أنشطة "الأونتاك" في مجال حقوق الإنسان الى المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي سيعقد في فيينا في العام القادم .

وإني أحثكم جميعا على تجميع خبرتكم ودرايتكم الواسعة من أجل الخروج بمقترحات واقعية وعملية للمساعدة في هذه العملية الفريدة . وبوسعي أن أطمئنكم الى أن "الأونتاك" سيقدم كل مساعدة ممكنة خلال الأشهر القادمة . بيد أن من الواضح بدرجة

مساوية الحاجة إلى بذل جهد جماعي متسم بالتصميم من أجل المضي قدما بهذه العملية وصونها لمصلحة الأجيال القادمة من الكمبوديين .

وأدرك أنكم جميعا توافقونني على أن الكمبوديين لا يستحقون أقل من ذلك .

وأتمنى لكم كل نجاح في مداولاتكم خلال اليومين القادمين وأتطلع أن أتلقى تقريركم وتوصياتكم .

وشكرا لكم .

المرفق الثاني

البيان الافتتاحي الذي أدلى به السيد دينيس ماكنمارا مدير قطاع حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في كمبوديا (الأونتاك)

أصحاب السعادة ، سيداتي وسادتي ،

اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أكرر الترحيب الخالص الذي وجهه السيد آكاشي إلى كافة المشتركين في هذه الندوة . وإنه لتشجيع بالغ لجهودنا أن نشهد انعقاد اجتماع يضم جماعة على هذا القدر من الكفاءة والخبرة ، لأول مرة هنا في بنوم بن . وأود أن أرحب بشكل خاص بأصدقائنا ومعاونينا من منظمات حقوق الإنسان الكمبودية ، وبالممثلين الموقرين للكيانات السياسية الكمبودية الثلاثة الذين تحدثوا أمامكم توا .

لقد استمعتّم من قبل إلى الممثل الخاص للأمين العام وهو يعرض اجمالا المعالم العامة التي يمكن لقطاع حقوق الإنسان بالأونتاك أن يعمل في اطارها . وقد شدد على القيود السياسية والإقليمية التي يجب علينا أن نعمل في ظلها . كما شدد على ما للولاية المتعلقة بحقوق الإنسان من أهمية حاسمة لنجاح خطة السلام الكمبودية الشاملة .

وقد استمتعم أيضا الى أحد أبرز رجال القانون المختصين بحقوق الإنسان في الاقليم وهو يشرككم معه في بعض خبرته وحكمته الواسعة في هذا المجال . واستمتعم أيضا الى ممثلين عن الكيانات السياسية الكمبودية الثلاثة وهم يحيطونكم بوجهات نظرهم بخصوص أهمية حقوق الإنسان في كمبوديا المستقبل .

وقد وزعنا عليكم ورقة معلومات أساسية أعدها مقرّرنا وتبين لكم تفاصيل أنشطة "الأونتاك" في مجال حقوق الإنسان . وأود في هذا العرض أن أحدّد بايجاز بعض أوجه انشغالنا التي أدت الى عقد هذه الندوة وبعض توقعاتنا المتعلقة بها وآمالنا المعلقة عليها .

وعلى الرغم من وجود خلفية سياسية معقدة ومتزايدة الصعوبة ، بما في ذلك انعدام قدرة "الأونتاك" تماما على العمل في إحدى مناطق كمبوديا فانني اعتقد أن من الصحيح القول بأن "الأونتاك" قد استطاع أن يضع الأسس الأولى للنهوض باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للكمبوديين في المستقبل . ويصدق ذلك فيما يخص الانضمام الى الصكوك الدولية ، والاصلاحات القانونية ، وبرامج التوعية والتدريب والاعلام في مجال حقوق الإنسان ، واصلاح السجون ، ووضع بدايات نظام عقابي وقضائي يقوم على

المساءلة واحترام سيادة القانون . بيد أنه لن يكون من المغالاة التشديد الى أقصى حد على أن هذه العملية ما زالت هشة للغاية ، ولا سيما فيما يتعلق بالفصل بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية .

وقد تعين علينا في جوانب كثيرة أن نبدأ من الصفر . فالهياكل الاساسية التي يمكن التعويل عليها كانت قليلة جدا والموارد البشرية حتى أقل ، كما أن انجازاتنا مهددة بالتلاشي السريع إن لم يغذها ويدعمها جهد دولي جماعي . ولذلك فإن من المحتم علينا أن تبدأ هذه الندوة عملية إعطاء شكل رسمي لشبكة دولية واقليمية تدعم أنشطة حقوق الإنسان في كمبوديا .

وإن ولاية حقوق الإنسان المنوطة بالأونتاك تمثل اتجاها جديدا وبعدا جديدا للأنشطة الدولية في مجال حقوق الإنسان . وهي ولاية لا نظير لها من حيث شموليتها وطموحها . ومن السابق لأوانه الحكم على ما اذا كانت هذه الولاية سوف تشكل نموذجا لبرامج المستقبل أم لا . غير أن من الجلي الواضح بالفعل أننا نتعلم يوميا دروسا لا بد من أن تكون مفيدة مثل هذه المشاريع في المستقبل .

وهذه الولاية ، كما تعلمون ، تعلن أنه يجب علينا أن نتخذ جميع الخطوات اللازمة لتجنب العودة الى انتهاكات الماضي الجسيمة ، وذلك بالتعامل مع الحاضر وتهيئة بيئة آمنة يمكن أن تجري في ظلها انتخابات حرة وعادلة . وقد حددت التوعية في مجال حقوق الإنسان باعتبارها حجر الزاوية لهذه الولاية ، وهي كذلك بالتأكيد بأوسع معنى للكلمة . غير أنه تكملها بصورة حاسمة أنشطتنا اليومية المتعلقة بالرصد والتحقيق التي تدعمها ، حيثما كان مناسبا ، المقترحات الداعية الى التصحيح .

ولدى قطاع حقوق الإنسان التابع للأونتاك نحو ٣٠ موظفا من الفئة الفنية لأداء هذه المهمة ، وهو يعمل بالضرورة بالتعاون الوثيق مع شتى قطاعات "الأونتاك" . وتتمثل التحديات المباشرة التي تواجه "الأونتاك" في تعزيز سيادة القانون عن طريق الاصلاح الداخلي ؛ وتغيير الممارسات الرسمية عن طريق التدريب والرصد ؛ والعمل على اجراء تغيير في نفسية ومواقف الموظفين والسكان عموما عن طريق عمليات التحقيق والتدريب والتوعية ؛ وإرساء الاساس لوضع قوانين عادلة في المستقبل والاحترام المؤسسي لحقوق جميع الكمبوديين في المستقبل .

وهذه التدابير ، جماعية كانت أم فردية ، هي تدابير جوهرية وجذرية بالنسبة الى أي بلد ، ولا سيما المجتمع الكمبودي الذي ظل طوال عقود موضع صراع واضطراب ومواجهة . وفي الواقع فإن بعض الشباب الكمبودي لم يعرف غير ذلك . وقد كلفنا بوضع إطار لمجتمع مدني وللمصالحة الوطنية في غضون ما يزيد عن العام بقليل .

وهذه هي بطبيعة الحال عملية هائلة في ظل موارد ضئيلة يتعين القيام بها خلال فترة قصيرة جدا . وكما سبقت الإشارة الى ذلك ، فإن كمبوديا تفتقر الى الهياكل الأساسية والمؤسسات اللازمة لهذه العملية وكذلك الى أصحاب المؤهلات من الكمبوديين القادرين على المساعدة أو الراغبين في ذلك .

لذلك ، فإننا نرى أن هناك حاجة ماسة الى أن يدرك المجتمع الدولي - ولا سيما المنظمات الإقليمية الدولية المعنية بحقوق الانسان - أنه ما لم يتم تجميع الموارد والخبرات والأفكار الدولية والإقليمية والوطنية ، فربما لن نستطيع أن نواجه هذا التحدي أو أن نتحمله . ذلك أن زرعة الديمقراطية وسيادة القانون الضعيفة في كمبوديا ، ستحتاج إلى تغذية تتسم بالعناية البالغة في السنوات القادمة اذا كان لها أن تقاوم العواصف السياسية الحتمية التي لا مفر من مواجهتها كي تبقى على قيد الحياة .

وعلى الصعيد الأعم ، فإنه اذا كان لحقوق الإنسان أن تؤدي دورها الصحيح في عمليات مماثلة من عمليات حفظ السلم تهدف الى نقل المجتمعات من الصراع الى المصالحة والعمليات الديمقراطية ، تكون هناك حاجة ماسة الى اجراءات دولية منسقة وجماعية . وينبغي في رأيي أن يكون لمركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة دور رئيسي في مثل هذه العملية . ونحن في كمبوديا تلقينا الدعم من المركز ، ونعتقد ، كما ذكر ذلك الممثل الخاص ، أنه يجب أن يصبح المركز للمرة الأولى ذا دور تنفيذي هنا كي يواصل أنشطة "الأونتاك" . وهذا من شأنه ليس فقط أن يتيح خبرة فنية وموارد قيّمة ، بل وأن يتيح أيضا صلة جوهرية للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة هي ولجنتها الفرعية وللمقرر الخاص الذي قد يتم تعيينه في المستقبل كما هو متصوّر في اتفاقات باريس .

وبالاقتران مع ذلك ، يجب أن يعمل "الأونتاك" بالتنسيق مع مجموعات حقوق الإنسان الدولية والاقليمية بغية توفير آلية للدعم الاستشاري للمنظمات الكمبودية .

أما ما اذا كان ذلك يمكن أن يساعد على تحقيقه وجود هيئة اقليمية رسمية لحقوق الإنسان (أو صك اقليمي رسمي) ، أو هيكل غير حكومي جديد ، أو أي آلية اقليمية أو وطنية أخرى فهو شيء يمكن أن نناقشه . ونحن نحتاج منظمات غير حكومية كشركاء تنفيذيين يتيحون في المستقبل شبكات للخبرات الفنية ووسائل للدفاع والمشورة على الصعيد الوطني وينفذون أيضا برامج التوعية والتدريب . والقصد من كل ذلك هو توفير مساندة أساسية وحمائية للمجموعات الوطنية الضعيفة إلى أن تصبح قادرة على العمل بصورة أكثر استقلالا وأمنا . وأعتقد أن كل هذه الجماعات ستؤكد لكم أن هذا الدعم حيوي ، ولا سيما في فترة ما بعد الانتخابات وما بعد "الأونتاك" ، وهي فترة لا يمكن التنبؤ بها .

وقد تكون هذه المقترحات جذرية ومفرطة بالنسبة الى النظم البيروقراطية وبعض المنظمات . غير أننا مقتنعون بأنه يجب علينا أن نبحث عن مبادرات جديدة تكون مبتكرة بل وحتى جريئة ، اذا أريد الحفاظ على الاتجاه الجديد لأنشطة حقوق الإنسان ، كما هو متصور في الاتفاقات المتعلقة بكمبوديا .

وأعتقد أننا ، أي المجتمع الدولي ، نكون على مستو عال من انعدام المسؤولية اذا لم نكن نعتزم أن نتابع على نحو نشط وملموس المبادرات التي بدأناها في كمبوديا ، خلال السنوات الصعبة القادمة التي ستواجه هذا البلد بلا شك . ويؤسفني أن الحكومات والمنظمات غير الحكومية لم تركز ، في رأيي ، على جانب اعادة التأهيل هذا المتسم بأهمية حاسمة . فحتى الآن وجد الكثير من المراقبين والنقاد للجهود التي نبذلها في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا ، ولكن لم يوجد سوى قلة ضئيلة من الشركاء التنفيذيين . وأعتقد أن عددا من الحكومات مستعد لتمويل ودعم مبادرات واقعية ومبتكرة في هذا المجال . ونظرا الى جدول الأعمال السياسي الدولي المكتظ ، توجد أخطار كبيرة تتمثل في الأخذ بنهج التسوية السريعة والقصير الأجل لهذه القضايا المعقدة والحيوية في حالات مثل حالة كمبوديا .

إن كمبوديا تمر في مرحلة الانتقال الى الديمقراطية . ولكن التجارب في أماكن أخرى قد أثبتت أن الأمر يحتاج الى أكثر من اجراء انتخابات إقامة مجتمع عادل ولالتئام جروح الماضي .

وكما تعلمون ، فإن هياكل الأمم المتحدة محدودة وممطوطة أكثر مما ينبغي ، هنا وعلى نطاق العالم . ولكنني مقتنع بأننا بفضل مساعدتكم نستطيع أن نرتفع الى مستوى هذا التحدي .

وهذا السبب في أننا دعوناكم الى هنا اليوم . وسوف تستمعون مباشرة الى زملائنا الكمبوديين وهم يشرحون لكم بقدر أكبر من الفصاحة والإقناع مدى أهمية دعمكم بالنسبة اليهم . ولا يسعنا إلا أن نأمل أن تتجاوبوا جميعا مع هذا النداء العاجل . وشكرا لكم .

المرفق الثالث

البيانات التي أدلت بها مجموعات المنظمات غير الحكومية الكمبودية والآسيوية والدولية

البيان المشترك للمجموعات الكمبودية

(رابطة حقوق الإنسان الكمبودية ؛ الرابطة الكمبودية للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها ؛ جماعة السهر على حقوق الإنسان في كمبوديا ؛ هيئة مشاريع حقوق الإنسان والوصول الى المجتمعات المحلية)

باسم المجموعات الكمبودية الأربع المعنية بحقوق الإنسان ، نود أن نعرب عن خالص شكرنا لجميع ضيوفنا الموقرين وللسيد ماكنمارا وزملائه لقيامهم بتنظيم هذه الندوة الأولى في كمبوديا .

لقد أتاح لنا هذا التجمع الفرصة لمناقشة قضايا حقوق الإنسان مع المختصين . وقد وجد العاملون منا في مجال حقوق الإنسان في كمبوديا في ذلك تشجيعا كبيراً بطرق عديدة:

- لقد حصلنا وسنظل نحصل دائما على تأييد من المجتمع الدولي ؛
- إن تبادل الخبرات فيما بيننا يتسم بأهمية خاصة بالنسبة إلينا بعد ٢٠ سنة من العزلة ويتيح لنا النهوض بقوتنا الذاتية . وهو يعزز الصلات بين المنظمات غير الحكومية الكمبودية والشبكات الاقليمية والدولية التي ستساعدنا في عملنا في المستقبل .

وقد ركز جميع المشتركين خلال الندوة على ايجاد آلية لحماية المنظمات غير الحكومية المحلية في فترة ما بعد سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (الأونتاك) ، رغم أننا لم نجد بعد الآلية الصحيحة .

إن الفترة السابقة للانتخابات هي فترة حاسمة ، وبالتالي فإنه يتعين على جميع الكمبوديين أن يعملوا مع "الأونتاك" والمنظمات غير الحكومية الدولية من أجل تحقيق السلم والديمقراطية في كمبوديا .

كذلك فإن فترة ما بعد "الأونتاك" ستكون فترة حرجة جدا . ونحن جميعا مستعدون للتصدي لجميع المخاطر . وإننا بحاجة إلى دعمكم الكامل لتجاوز هذه الموجة المضطربة .

ونود أن نقدم اليكم الطلبات الخمسة التالية لمساعدتنا في بلوغ غاياتنا:

(أ) الاجتماع في ندوة ثانية قبيل اجراء الانتخابات ؛

(ب) الحصول منكم على جميع الوثائق والمواد والمدربين لبلوغ هدفنا ؛

(ج) إننا بحاجة إلى دعمكم المعنوي والسياسي الآن وبعد الانتخابات ؛

(د) إنشاء مركز لحقوق الإنسان يكون مقره في كمبوديا ؛

(هـ) دعم مشروع "فرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان" بغية مراقبة ورصد الانتخابات في المستقبل .

وسنعمل بكل جدّ لضمان أن يحترم الكمبوديون بعضهم بعضاً وأن يواجهوا مصيرهم دون أي تمييز على أساس العرق واللون والدين والجنس والآراء السياسية .

ونحن نشعر بالامتنان لحضوركم واهتمامكم بقضايانا ، ونتمنى لكم رحلة عودة آمنة إلى أوطانكم .

البيان المشترك الذي أدلى به المشتركون من منظمات حقوق الإنسان الإقليمية الآسيوية

تعرب منظمات حقوق الإنسان الإقليمية الآسيوية عن تضامنها مع الشعب الكمبودي وعن تأييدها الكامل للمنظمات غير الحكومية الكمبودية في كفاحها من أجل السلم وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في مجتمعها .

إن منظمات حقوق الإنسان الاقليمية الآسيوية ، إذ تسلّم بأن كثيراً من منظمات حقوق الإنسان تكافح من أجل حقوق مماثلة في مجتمعاتها ، ترحب بنظيراتها من المنظمات الكمبودية في مجتمع حقوق الإنسان الآسيوي . فوجود هذه المنظمات يضيف قوة إلى شبكتنا الهشة ولكن المتنامية ، ونحن نأمل في أن تجد هذه المنظمات في دعمنا لها ما يشجعها في أداء المهمة الصعبة التي تنتظرها .

إن جميع المنظمات الآسيوية الموجودة هنا اليوم تتبنى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وجميع الصكوك الدولية المتعلقة بقوانين حقوق الإنسان . ونحن نؤمن بالقيم العالمية للحرية والمساواة والديمقراطية الواردة في هذه الوثائق وما تقوم عليه من ركيزة قوامها القداسة الممنوحة للحياة الانسانية ولكرامة الإنسان .

غير أن روح هذه الصكوك لا تُعاش في الحياة الفعلية للأغلبية العظمى من أبناء آسيا . إذ لا يزال يتعين الاتفاق على القيم والقوانين المتصورة في الوثائق المتعلقة بحقوق الإنسان الدولية وتنفيذ هذه القيم والقوانين في سياق الواقع الآسيوي المعاصر . وبهذا المعنى ، فإننا جميعا في حركات حقوق الإنسان الآسيوية نشكل جزءاً

من تجربة كبرى ترمي الى جعل حقوق الإنسان حقيقة واقعة في حياة شعوبنا ووثيقة الصلة بهذه الحياة . ولدينا الكثير من الافكار والتجارب والاستراتيجيات التي يمكن أن نتقاسمها ونقيّمها معاً . ومن ثم فإن هذه ليست سوى بداية . ونحن ندعو إلى اجراء حوار مستمر فيما بين منظمات حقوق الإنسان في المنطقة الآسيوية في سياق تجربتنا الجماعية .

وفيما يتعلق بالسياق الكمبودي ، نريد أن نعرب عن تأييدنا لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (الأونتاك) ولا سيما لقطاع حقوق الإنسان التابع لها . بيد أننا نحث "الأونتاك" على اتخاذ اجراءات عاجلة وأكثر حزما للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وعلى اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان احترام حقوق الإنسان بعد رحيل "الأونتاك" .

لقد عرضت المجموعات الاقليمية الآسيوية خدماتها لمساعدة مجموعات حقوق الإنسان الكمبودية و"الأونتاك" بالطريقة التالية:

- خدمات المنظمة القانونية لآسيا (Law Asia) للمساعدة في تعزيز العملية القضائية في كمبوديا ، وفي تدريب المحامين والقضاه ومساعدتهم في جهودهم الرامية إلى انشاء منظمات مهنية ؛
- خدمات "المركز الدولي للدراسات العرقية" لإجراء دراسة بحثية تهدف إلى تقديم توصيات في مجال السياسة العامة فيما يتعلق بمعالجة النزاع العرقي في كمبوديا ؛
- خدمات منظمات غير حكومية آسيوية ، مثل اللجنة الآسيوية لحقوق الإنسان ومنظمة "المعلومات: INFORM" في سري لانكا لمساعدة المنظمات غير الحكومية الكمبودية في إعداد استراتيجيات التوثيق والنشر فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان ؛
- تعرض المنظمات غير الحكومية والشبكات الاقليمية الآسيوية مساعدة المنظمات غير الحكومية الكمبودية في نشر المعلومات وفي عمليات الرصد فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة ؛
- يمكن للمنظمات غير الحكومية والشبكات الاقليمية الآسيوية أن تسهل وتدعم دمج المنظمات غير الحكومية الكمبودية في الشبكة الاقليمية ؛
- ستقوم المنظمات غير الحكومية والشبكات الاقليمية الآسيوية التي ستحضر دورات لجنة حقوق الإنسان في جنيف في شباط/فبراير بالعمل مع نظيراتها من المنظمات الكمبودية وقطاع حقوق الإنسان التابع للأونتاك بغية ضمان أوفى حماية لحقوق الإنسان في كمبوديا ولأمن المدافعين عن حقوق الإنسان في فترة ما بعد الانتخابات .

البيان المشترك للمنظمات الدولية

إننا كمنظمات دولية سنغادر هذا المؤتمر ولدينا احترام بالغ لزملائنا الكمبوديين وتفهم أفضل لوضعهم الضعيف ، ولا سيما بعد رحيل "الأونتاك" .

إن كون الآلاف من الناس في شتى أنحاء البلد ينضمون إلى منظمات حقوق الإنسان إنما يمثل دلالة عظيمة على الأمل ، ولكن الانطباع الغالب الذي خرجنا به هو وجود مناخ من الخوف . فاذا لم تتمكن هذه العملية الضخمة التي تقوم بها الأمم المتحدة من منع أعمال العنف السياسي والترهيب ، فما الذي سيحدث عند انتهاء مهمتها؟

إن التحقيقات التي أجرتها الأمم المتحدة لم تسفر عموما عن معاقبة المذنبين ؛ ولا يستطيع الكمبوديون أن يعتمدوا على النظام القانوني لكي ينالوا العدل ؛ وزملاؤنا محقون كل الحق إذ يشعرون بالقلق إزاء امكانية وقوع أعمال انتقامية ضدهم إذا حاولوا اجراء تحقيقات .

ولا يوجد سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن التجاوزات المتعلقة بحقوق الإنسان ستزول تلقائيا بعد اجراء الانتخابات في شهر أيار/مايو المقبل . وقد يكون توثيق انتهاكات حقوق الإنسان والاعلان عنها عن طريق الشبكة الدولية التي ننتمي إليها جميعا هما السبيل الوحيد لأحداث ضغوط على أولئك المسؤولين .

وعلينا أن نوفر لزملائنا الكمبوديين نوعا من الشعور بالأمن من أن جمع المعلومات عن التجاوزات لن يفضي إلى إلقاء القبض عليهم أو معاقبتهم .

وتحقيقا لهذه الغاية ، فإننا نؤيد بقوة استحداث وجود دائم في الموقع للأمم المتحدة يُعنى بحقوق الإنسان ، يُزوَّد بما يكفي من الموظفين والتمويل ، بعد مغادرة "الأونتاك" في كمبوديا ، وتكون له أهلية رصد انتهاكات حقوق الإنسان .

وسنبذل كل ما في وسعنا لدعم ومساعدة المجموعات الكمبودية في مجالات البحث والتوثيق والتدريب وتوفير المواد واشتراكها في أنشطتنا على الصعيد الدولي .

ولكن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية أيضا لضمان ألا تؤدي ضرورة المحافظة على علاقة عمل مع الكيانات السياسية المختلفة الى التغاضي عن تجاوزات حقوق الإنسان .

المرفق الرابع

أعمال التدريب والتوعية التي يضطلع بها قطاع حقوق الإنسان التابع لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (الأونتاك) ، والخطوط العامة لبرنامج عمل محتمل

أريد للندوة أن تفضي إلى اتخاذ إجراءات والى دعم أعمال قطاع حقوق الإنسان في الإعداد للانتخابات . وبذلك فإن أي هيئة للأمم المتحدة ستملأ الفراغ الذي سيخلفه رحيل "الأونتاك" ستكون لها قاعدة صلبة للعمل على أساسها . وهذا ينطبق بصفة خاصة على التعليم والتدريب والإعلام .

وقد أسفرت الندوة عن طائفة واسعة من الأفكار التي يمكن أن تتمخض عن مشاريع تدريبية وإعلامية . وتشجع المنظمات على الاتصال بوحدة التدريب اذا حددت أي مشروع يكون موضع اهتمام خاص . ومن بين المشاريع المحتملة ما يلي:

التعليم النظامي

المشروع ١: يلزم وضع واختبار منهج دراسي جديد بشأن حقوق الإنسان لمقرر التربية المدنية للعام الدراسي ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ . ويمكن للعمل المضطلع به في هذا المجال أن يعتمد على الخبرة المستفادة من منهج التربية المدنية الذي وضعه "الأونتاك" والمستخدم في الفترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ .

المشروع ٢: ينبغي أن يستمر المقرر الدراسي المستخدم في كلية الحقوق بالجامعة . وينبغي كتابة المواد الدراسية باللغة الخميرية من أجل توزيعها على الطلاب والمدرسين المحددين .

المشروع ٣: ينبغي استحداث مقررات دراسية أو سلاسل محاضرات في المؤسسات الأخرى للتعليم العالي .

التعليم غير الرسمي

المشروع ٤: ينبغي تنظيم دورات دراسية عامة بشأن حقوق الإنسان/العدل الجنائي ، ولا سيما في المقاطعات لصالح أفراد الشرطة القائمة التابعة لدولة كمبوديا ولصالح قوات الشرطة المنشأة حديثاً والتابعة للكيانات السياسية .

المشروع ٥: من أجل إلغاء السلطات المفرطة التي تتمتع بها الشرطة ، على نحو يتعارض مع الاحكام الانتقالية ، يمكن قيام مختصين مؤهلين بإعداد جلسات إطْلاع فنية عن إعداد لوائح الاتهام وسجلات السجون وما إلى ذلك ، وارشاد أفراد الشرطة في مخافر الشرطة إلى كيفية استخدامها .

المشروع ٦: التدريب في مجال التحقيقات في حالات الوفاة المشتبه فيها ، باستخدام تقنيات الطب الشرعي المناسبة . ويجب أن يشمل هذا التدريب أيضا المنظمات غير الحكومية لكي يمكنها أن تثير القضايا في الحالات التي يشتبه في حدوث عمليات قتل سياسية .

المشروع ٧: متابعة التدريب على أساس الاحكام الانتقالية ، مع توفير المزيد من التدريب العملي (مقابل التدريب في قاعات الدراسة) ، بما في ذلك توفير خبراء استشاريين للمدعين العامين ، وخبراء استشاريين للمحاكم ، ومراقبين للمحاكم ، فضلا عن أخصائيين في مجال الطب الشرعي ومجالات أخرى . ويجب تكريس اهتمام خاص لتحسين إجراءات المقاضاة المتصلة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان .

المشروع ٨: إعداد مشروع خاص مع المحكمة العليا لتعريف القضاه بالمهام الجديدة للمحكمة ، ويفضل أن يتم ذلك بالتعاون مع فريق من القضاه الآسيويين البارزين .

المشروع ٩: إعداد مشروع خاص مع محاكم الاستئناف التي أخذت تظهر إلى حيز الوجود ولكنها تفتقر إلى التدريب .

المشروع ١٠: متابعة جلسات الإطْلاع مع مسؤولي الكيانات السياسية وكبار مسؤولي دولة كمبوديا .

المشروع ١١: مشروع تدريبي جديد لقادة الاحزاب السياسية الاخرى .

المشروع ١٢: ينبغي توفير التدريب في مجال مراقبة الانتخابات لصالح تلك المنظمات التي ترغب في مراقبة الانتخابات التي ستديرها الامم المتحدة في عام ١٩٩٣ وغيرها من الانتخابات .

المشروع ١٣: ينبغي للتدريب في مجال إجراءات الامم المتحدة أن يعد مجموعات حقوق الإنسان المحلية للاسهام في الدورة القادمة للجنة حقوق الإنسان ولفهم دور هيئات رصد المعاهدات . ويمكن للمشروع أن يشمل حضور دورات هذه اللجنة .

المشروع ١٤: في حين أن الأحوال الأمنية لا تسمح الآن بالاضطلاع بالكثير من أعمال التحقيق في الانتهاكات وتوثيقها ، فإن المجموعات بحاجة إلى التدريب على جوانب الرصد الفنية لغرض تطبيقها مستقبلا .

المشروع ١٥: إن فروع مجموعات حقوق الإنسان الموجودة في المقاطعات تتيح أفضل أداة لتوصيل التوعية في مجال حقوق الإنسان إلى المراكز النائية . ومن أجل القيام بذلك ، يجب أن يجري تدريب المدرّبين في ثماني مقاطعات على الأقل .

المشروع ١٦: إنشاء نقابة المحامين المذكورة في المادة ٧ من الأحكام الانتقالية بمساعدة محامين ونقابات محامين من الاقليم .

المشروع ١٧: وضع برنامج لمراقبين ميدانيين يعملون إما في مكاتب رابطات حقوق الإنسان في المقاطعات أو يتواجدون في المناطق النائية لرصد حالة حقوق الإنسان .

المشروع ١٨: وضع برنامج للمحامين الأجانب المصرح لهم بممارسة المهنة في كمبوديا من أجل المساعدة في تدريب المدافعين المحليين عن حقوق الإنسان عن طريق بيان كيفية المرافعة أمام المحكمة والقيام ، فيما عدا ذلك ، بتطوير تطبيق القانون مع المدافعين الكمبوديين عن حقوق الإنسان .

المشروع ١٩: توسيع نطاق التدريب العام في مجال حقوق الإنسان بالاشتراك مع المنظمات النسائية .

المشروع ٢٠: توفير تدريب متخصص بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، مع إمكانية التعاون مع منظمات غير حكومية دولية مثل منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة .

المشروع ٢١: تدريب المدرّبين في مجال حقوق الإنسان العامة وأساليب حل المنازعات في المجالات التي يُحتمل فيها حدوث منازعات بين مجموعات حقوق الإنسان .

المشروع ٢٢: أفرقة دراسية من المفكرين تُعنى بالقضايا الثقافية والدينية من أجل اكتساب فهم أفضل شامل لعدة ثقافات ونشر المعلومات .

المشروع ٢٣: تكييف أساليب ومواد التدريب لتلبية احتياجات منظمات الطلاب التي ترغب في اكتساب معرفة بشأن حقوق الإنسان .

التعليم/الإعلام غير النظامي

المشروع ٢٤: تقديم الدعم لوسائط الإعلام ودور النشر المستقلة بغية تذليل العقبات الاقتصادية التي تعترض سبيل حرية التعبير .

المشروع ٢٥: إجراء دراسة جدوى بشأن إنشاء مثل هذا المركز ، وإيجاد التمويل له ، والتوصية بإرساء قاعدة مؤسسية لدعمه .

المشروع ٢٦: إعداد نصوص لبرامج إذاعية مُوسَّعة يعدها "الاونتاك" بشأن حقوق الإنسان .

المشروع ٢٧: "دبلجة" أو ترجمة حوار الافلام البارزة التي تتناول مواضيع حقوق الإنسان (ولا سيما تلك التي فازت بجوائز في مهرجانات الافلام المتعلقة بحقوق الإنسان) لعرضها على شاشة التلفاز الكمبودي أو في دور السينما أو دور عرض أشرطة الفيديو .

المشروع ٢٨: مواصلة برنامج "آياي" (Ayai) مع تقديم عروض إضافية .

المشروع ٢٩: إعداد مشروع لعروض "نانغ تالونغ" (nang talung) (مسرح عرائس الظل التقليدي) وأشرطة فيديو لعرضها بالتلفاز .

المشروع ٣٠: تنظيم احتفالات بيوم حقوق الإنسان .

المشروع ٣١: تنظيم مهرجان للافلام المتعلقة بحقوق الإنسان .

المرفق الخامس

برنامج الندوة

الاثنين ، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣

٨/٣٠ تسجيل المشتركين

٩/٠٠ كلمة ترحيب يلقيها السيد دينيس ماكنمارا ، مدير قطاع حقوق الإنسان التابع لسلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (الأونتاك) .

٩/٠٥ افتتاح الندوة من جانب السيد ياسوشي أكاشي الممثل الخاص للأمين العام في كمبوديا .

٩/٣٠-١٢/٠٠ أهمية حقوق الإنسان بالنسبة إلى عملية السلم في كمبوديا .
[يدير المناقشة: السيد مايكل وليامز ، نائب مدير قطاع حقوق الإنسان]

٩/٣٠ كلمة نيابة عن السيدة أونغ سان سوو كيي ، بشأن "حقوق الإنسان في إطار عملية مصالحة وطنية" .

٩/٤٥ كلمة يلقيها السيناتور راؤول روكو ، الاتحاد البرلماني الدولي ، بشأن "مغزى انتقال كمبوديا إلى الديمقراطية بالنسبة إلى المنطقة" .

١٠/١٥ بيانات ممثلي الأحزاب الكمبودية الممثلة في المجلس الوطني الأعلى بشأن نظرتهم إلى دور حقوق الإنسان في مستقبل كمبوديا حسبما هو متصور في اتفاقات باريس .

١١/٣٠ بيان يدلي به السيد دينيس ماكنمارا ، مدير قطاع حقوق الإنسان التابع للأونتاك ، بشأن ولاية الأونتاك وبرامجه فيما يتعلق بحقوق الإنسان .

١٢/٠٠-١٤/٠٠ مأدبة غداء للمشتركين يقيمها "الأونتاك" .

١٤/٠٠-١٧/٣٠ حلقة التدارس الاولى: حقوق الإنسان وحفظ السلم والانتقال إلى الديمقراطية في كمبوديا .

[يدير المناقشة: السيد نايان تشاندا]

**ورقة** معلومات أساسية بشأن أنشطة واهتمامات قطاع حقوق الإنسان التابع للأونتاك خلال الفترة الانتقالية .

**عرض** عام تاريخي لحالة حقوق الإنسان في كمبوديا . بيان يدلي به الدكتور ديفيد تشاندلر ، ويناقشه السيد ديفيد هوك .

**المنظورات** الكمبودية بشأن حالة حقوق الإنسان اليوم . بيانات يدلي بها السيد ثون ساراي من رابطة حقوق الإنسان الكمبودية ، والسيدة كيك غالابرو من رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها ، والسيد كيم سوخا من جماعة السهر على حقوق الإنسان في كمبوديا ، والسيدة سريي تشان فاللارا ، من هيئة مشاريع حقوق الإنسان والوصول إلى المجتمعات المحلية .

**مراقبة** الانتخابات ودور المنظمات غير الحكومية . موضوع يعرضه السيد ريد برودي من الفريق القانوني الدولي لحقوق الإنسان . ويناقشه البرفيسور ريفينالد أوستن ، مدير قطاع الانتخابات التابع للأونكتاد .

**التصدي** للقمع والعنف السياسيين . عروض موجزة تقدمها رابطات حقوق الإنسان الكمبودية . ويناقشها: السيد باسيل فيرناندو .

١٧/٣٠-١٨/٠٠ عرض غنائي خاص يقدمه فنانو "آياي" Ayai كمبوديون .

الثلاثاء ، ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٣

٨/٣٠-١٢/٣٠ حلقة التدارس الثانية: المنظورات الاقليمية بشأن القضايا والاهتمامات المتعلقة بحقوق الإنسان في فترة ما بعد "الأونتاك".

[يدير المناقشة: البرفيسور ياش غاي]

**حقوق** الإنسان والنظام القضائي الكمبودي . موضوع يعرضه السيد جيم روس ، ويناقشه السيد بارام كوماراسوامي .

**الاحتجاز** في الديمقراطيات الجديدة . موضوع تعرضه السيدة هايدي يوراك ، وتناقشها السيدة سونيلا أبيسيكيرا .

**الاقليات وحقوق الإنسان** . موضوع تعرضه السيدة رادهيكا كوماراسوامي .

١٤/٠٠-١٧/٣٠ حلقة التدارس الثالثة: الدعم المحلي والدولي لحقوق الإنسان في كمبوديا في السنوات القادمة .

[تدير المناقشة: السيدة هيلينا كوك]

**المبادرات** الحديثة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في مجال حقوق الإنسان . موضوع يعرضه السيد فيتيت مونتابهورن .

**طرق** ووسائل تقديم الدعم من الخارج إلى المنظمات غير الحكومية المحلية . موضوع تعرضه السيدة سيدني جونز .

**الربط** بشبكات حقوق الإنسان الاقليمية ودعمها . موضوع يعرضه الدكتور غوشوم أريا ؛ ويناقشه السيد وونغ كاي شينغ من اللجنة الآسيوية لحقوق الإنسان .

**مزايا** ومخاطر التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية المحلية . موضوع تعرضه السيدة بريجيتا بيرغرن .

**الدعم** الدولي للتعليم والإعلام المتعلقين بحقوق الإنسان في كمبوديا . موضوع يعرضه السيد ستيفن ماركس .

**الأدوار** المحتملة للأمم المتحدة في فترة ما بعد سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (الأونتاك) في مجال دعم حقوق الإنسان في كمبوديا . موضوع يعرضه السيد ج. ل. غوميس ديل برادو ؛ ويناقشه السيد ريد برودي .

**مناقشة** عامة .

٢٠/٠٠ مأدبة عشاء للمشتركين يقيمها قطاع حقوق الإنسان التابع للأونكتاد .

الأربعاء ، ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢

٩/٣٠ عرض لتقرير موجز وللاستنتاجات والتوصيات يقدمه السيد أين غيست ، المقرر .

١٠/٠٠ مناقشة الاستنتاجات والتوصيات .

١٢/٠٠ ملاحظات ختامية يبديها السيد دينيس ماكنمارا .

١٢/٣٠ لقاء لاطلاع الصحافة على ما دار .

المرفق السادس

قائمة المشتركين

المجموعات الدولية

السيناتور راؤول روكو ، الاتحاد البرلماني الدولي
السيد ديفيد هوك ، مركز التوثيق الكمبودي
السيدة هيلينا كوك ، منظمة العفو الدولية
السيدة سيدني جونز ، مرصد آسيا
السيدة كلوداغ أوبريان ، هيئة التعاون الدولي من أجل التنمية والتضامن (CIDSE)
السيد اوليفيه مونانج ، الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان
السيد ريد برودي ، الفريق القانوني الدولي لحقوق الإنسان
السيد ماركو آلشير ، لجنة الصليب الاحمر الدولية (كمبوديا)
السيد بارام كوماراسوامي ، لجنة الحقوقيين الدولية/المنظمة القانونية لآسيا
الراهبة دينيس كوغهلان ، "خدمة اللاجئين اليسوعية"
السيد جيم روس ، لجنة المحامين عن حقوق الإنسان
البروفسور ديفيد تشاندلر ، جامعة موناش
السيدة بيتي شيبر ، منظمة "نوفيب" (NOVIB) (هولندا)
السيدة بريجيتا بيرغرين ، صندوق المنظمات غير الحكومية السويدية لحقوق الإنسان
السيد توني نوينز ، منظمة اوكسفورد للتحرر من الجوع (اوكسفام)

المجموعات الآسيوية

السيد وونغ كاي شونغ ، اللجنة الآسيوية لحقوق الإنسان
السيد يويشي كيتامورا ، اتحاد الحريات المدنية في اليابان
السيد غان تايك تشي ، منظمة آليران (ALIRAN) (ماليزيا)
السيدة هايدي يوراك ، مفوضة الانتخابات ، الفلبين
السيدة رادهيكا كوماراسوامي ، المركز الدولي للدراسات العرقية (سري لانكا)
السيدة سونيلا آبيسيكيرا ، منظمة (المعلومات: INFORM) (سري لانكا)
البروفسور غوثوم آريا ، اتحاد الحريات المدنية (تايلند)
البروفسور فيتيت مونتابهورن ، جامعة تشولالونغكورن (تايلند)
السيد نايان تشاندا ، مجلة الاستعراض الاقتصادي للشرق الاقصى ( Far Eastern Economic Review)
البروفسور ياش غاي ، جامعة هونغ كونغ

المجموعات الكمبودية

السيد شون ساراي ، رابطة حقوق الإنسان الكمبودية (ADHOC)

السيد خاي ماتوري ، رابطة حقوق الإنسان الكمبودية

السيدة كيك غالابرو ، الرابطة الكمبورية للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها (LICADHO)

السيد سا لي ، الرابطة الكمبودية للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها

السيدة سري تشان فالاراه ، هيئة مشاريع حقوق الإنسان والوصول إلى المجتمعات المحلية

السيدة نينغ كيم هور ، هيئة مشاريع حقوق الإنسان والوصول إلى المجتمعات المحلية

السيد ماو سامباث ، جماعة السهر على حقوق الإنسان في كمبوديا

السيد كيم سوغا ، هيئة السهر على حقوق الإنسان في كمبوديا

الأمم المتحدة

السيد ج. ل. غوميس ديل برادو ، مركز حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

السيدة مارجي دي مونشي ، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)

السيدة نيسي داهريندورف ، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (كمبوديا)

السيد ليك هور تان ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (كمبوديا)

السيد شينيشي آغو ، منظمة العمل الدولية

سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا (الأونتاك)

السيد دينيس ماكنمارا ، مدير قطاع حقوق الإنسان

السيد مايكل وليمز ، نائب مدير قطاع حقوق الإنسان

السيد ريغينالد اوستن ، مدير قطاع الانتخابات

السيد باسيل فيرناندو ، رئيس وحدة التحقيق والرصد

السيد ستيفان ماركس ، رئيس وحدة التوعية والتدريب والإعلام

السيد ثانت ميانت ـ يو ، أمين الندوة

السيد آين غيست ، المقرر

السيدة سومان دهار ، موظفة إدارية

## المرفق السابع

## قائمة بالوثائق التي أعدت للندوة

Background note on UNTAC's human rights activities in Cambodia (official UNTAC document).

Provisions relating to the Judiciary and Criminal Law and Procedure Applicable in Cambodia during the Transitional Period (official UNTAC document).

Election monitoring and the role of non-governmental organization, by Reed Brody (International Human Rights Law Group).

Contending with political repression and violence, by Basil Fernando.

Possible post-UNTAC United Nations roles in support of human rights in Cambodia, by J.L. Gomez del Prado (UN centre for Human Rights).

Supporting local NGOs: the role of international human rights organizations, by Sidney Jones (Asia Watch).

Human rights education, training and information in Cambodia: activities to date and post-election prospects, by Stephen Marks.

Parliament and the protection of human rights, by Raul S. Roco (Chairman, Committee on Justice and Human Rights, Senate of the Philippines. Member, Inter-Parliamentary Union Committee on Human Rights of Parliamentarians).

Independence of the judiciary in Cambodia, by James Ross (Lawyers Committee for Human Rights).

إن سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا تنوّه بامتنان بالدعم السخي الذي قدمته مؤسسة فورد في التمكين من تنظيم هذه الندوة .

- - - - -